النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙ ⵖ ⵜⵣⵔⴼⵜ

• العدد : 428

من 12 إلى 18 أكتوبر 2021

• الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

"انتخابات" 2021: السطو المخزني بدون قناع

كلمة العدد

حكومة الرأسماليين أو حكومة تغول النظام المخزني

أعلن يوم الخميس 06 أكتوبر 2021 عن تشكيلة الحكومة الجديدة؛ وتكونت الأغلبية الحكومية من ثلاثة أحزاب حاصلة على 260 مقعدا في مجلس النواب من أصل 395. ويتوفر التحالف الحكومي على الأغلبية في البرلمان بغرفتيه إضافة إلى الغرف المهنية والجهات وأغلب المجالس الإقليمية والجماعات المحلية. وبلغ عدد الوزارات 25، منها 7 وزارات تولتها نساء، أي بنسبة تقارب الثلث.

إن هذا التغيير الحكومي، الذي أفرزته انتخابات 08 شتنبر 2021، يأتي في ظل سياق دولي محكوم بتداعيات كوفيد 19- وفشل التدخلات العسكرية الامبريالية وتعمق أزمة الرأسمالية وتخليها عن الخدمات الاجتماعية العمومية وعملها على تفكيك القطاع العام؛ وعلى الصعيد الجهوي نلاحظ إبعاد الإخوان المسلمين عن الحكم في الدول التي كانت تحكمها، وتراجع في زخم السيرورات الثورية بسبب تداعيات الوباء وتدخلات العسكر؛ أما محليا فإن الأوضاع أكثر تردديا، وزادها فيروس كورونا قتامة، إذ تراجعت الخدمات العمومية وانتشرت البطالة ووجهت إمكانيات الدولة لدعم المقاولات في حين تركت الفئات الشعبية في مواجهة الفقر والعوز والهشاشة، وتغولت الدولة وتحولت إلى دولة بوليسية تخنق الحريات العامة وتجهز على حقوق الانسان؛ وبلغ السيل الزبى مع إصدار "النموذج التنموي الجديد" الذي يجهز على ما تبقى من مكتسبات، ويستبيح القطاع العام أمام القطاع الخاص ويركز القرار في يد رئيس الدولة ويلغي أدوار المؤسسات الدستورية المخزنية أو يحولها في أحسن الأحوال إلى أجهزة تنفيذية.

إن إبعاد حزب العدالة والتنمية عن الحكومة كان منتظرا لأنه لم يعد مرغوبا فيه من طرف الدول الغربية، ولم تعد تحتمله الأوضاع الجيوستراتيجية في المنطقة، ولكونه قد قدم كل ما لديه من خدمات للنظام. وتبقى الطريقة المهينة التي أخرج بها من الحكومة درسا مريرا لكل الساعين إلى تقديم خدماتهم للمخزن؛ غير أن إصرار الكتلة الطبقية السائدة على أن يتولى الحكومة من قاطعهم الشعب ومن تورطوا في ملفات ريع أو فساد لا يمكن فهمه إلا باستحضار الطبيعة الاستبدادية للنظام ورغبته في إبراز تغول الدولة لفرض سياسته اللاشعبية واللاديمقراطية. إنه اختيار لن ينكر على شباب مغاربة الحق في النقد ويعتبرهم "بدون تربية"؛ وهو سلوك عادي في ظل ديكتاتورية البورجوازية رغم ما تلوكه أبواق دعايتها من كلام عن الديمقراطية. إنها حكومة أرادها النظام لخوض حرب طبقية شرسة، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ضد الشعب ولخدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة ومصالح الامبرياليات الغربية ولتنزيل اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني. وهو اختيار للنظام لهذه الأحزاب عن طريق قمع واقصاء المعارضين وعن طريق كل أشكال الدعم المادي والمعنوي وانتخابات قاطعها سبعون في المئة من المغاربة وحضر فيها المال والتزوير والعنف. ولكي تتمكن هذه الأحزاب من تنفيذ سياسة النظام حرص هذا الأخير على أن يوفر لها الانسجام بين الحكومة والبرلمان والجهات والأقاليم والجماعات المحلية.

إن إعلان أحزاب التحالف الحكومي بأنها ستعمل على تنفيذ "البرنامج التنموي الجديد" يطرح التساؤل حول مبررات وجود الأحزاب وتنظيم الانتخابات وصرف ملايير الدراهم من ميزانية الدولة عليها، وما هو مصير برامج هذه الأحزاب؟ ولماذا لم تحسن أوضاع الفئات الشعبية حين كانت ممثلة في الحكومات السابقة؟

إن انتخابات 08 شتنبر 2021 والحكومة التي تمخضت عنها تأكيد جديد على أن الرهان على التغيير من داخل مؤسسات المخزن وهم وهدر للزمن النضالي وإضاعة لفرص التغيير.

إن معركة الشعب ليست مع الحكومة فقط بل مع النظام ككل؛ ولن يتحقق التغيير المنشود بالانتخابات والبرلمان والحكومة بل بالنضال للقضاء على الاستبداد والفساد والاستغلال ومن أجل نظام ديمقراطي شعبي في أفق بناء المجتمع الاشتراكي.

ضيف العدد : **معاذ الجحري**

المعارضة ستكون طبعا في الشارع أكثر من أي وقت مضى

مملكة الكيف والديمقراطية المخزنية لماذا هذا الموضوع؟ 6

ازمة الديمقراطية البورجوازية 11

ماذا تعني لنا المشاركة السياسية للنساء 12

استغلال الشباب في "الانتخابات" 13

السحب : مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

لنعمل جميعا على تحويل الرفض الشعبي العارم لمهزلة الانتخابات إلى قوة للتغيير لصالح الشعب

اجتمعت اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي في دورتها 18 تحت شعار "وحدة القوى المناضلة لمواجهة مخلفات انتخابات شتنبر الفاسدة وتحسين أوضاع الجماهير الشعبية والتخلص من المخزن"، حيث تدارست مشروعي التقرير السياسي والمالي المزمع تقديمهما للمؤتمر الوطني الخامس.

وتدارست تطورات الأوضاع في بلادنا على ضوء أبرز المتغيرات الدولية المتمثلة في محاولات الامبريالية الأمريكية محاصرة روسيا والصين بالخصوص عبر إيجاد تسويات سياسية في عدد من مناطق الصراع ونجاحها في بناء الحلف الأنجلوسكسوني الذي يضم بالإضافة إليها، كل من المملكة المتحدة وأستراليا، الأمر الذي سيعمق الخلافات والتصدعات مع الاتحاد الأوروبي. وسيتأثر موقع المغرب حيث يتم الترويج من الآن لاصطفافه ضمن الحلف الجديد وتوسيعه ليشمل الكيان الصهيوني تحت مبررات سياسية عدة أهمها قضية الصحراء.

ومع استمرار الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد - 19 يتصاعد قمع النضالات الشعبية والتضييق على الحريات وتتنامى النزعات اليمينية المتطرفة والعنصرية التي توجه سمومها للمهاجرين والنساء بشكل خاص.

ويواجه الشعب الفلسطيني المكافح غطرسة العدو الصهيوني الذي يرتكب أبشع جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بينما تتسارع خطوات التطبيع الشامل معه من طرف النظام المغربي. أما في تونس فقد بدأت تتضح شيئا فشيئا الأبعاد الانقلابية لما أقدم عليه الرئيس قيس سعيد وعزمه على الإجهاز على المكتسبات الديمقراطية لثورة يناير 2011. ومن اخطر التطورات كذلك التوتر المتصاعد بين النظامين المغربي والجزائري وتثبيت قرار إغلاق الحدود بين البلدين ثم قطع العلاقات الديبلوماسية مع المغرب.

وتعد انتخابات 8 شتنبر المنصرم أبرز حدث سياسي في بلادنا حاليا. وعرفت هذه الانتخابات التي أشرفت عليها وزارة الداخلية مستوى عالي جدا من توزيع المال ومن التزوير والتلاعب بالنتائج. وتعرض النهج الديمقراطي للقمع والتنكيل بسبب ممارسة حقه المشروع في التعبير عن موقف مقاطعة وفضح الانتخابات المهزلة. وعرفت هذه الانتخابات مشاركة ضعيفة لا تتجاوز 30 في المائة من الكتلة الناخبة أخذا بعين الاعتبار الكتلة الواسعة لغير المسجلين أصلا في اللوائح الانتخابية والأصوات الملغاة. كما مكنت الأغنياء من السيطرة المطلقة على المجالس المحلية والجهوية وعلى البرلمان وبالنتيجة على الحكومة. أما الأحزاب التي ستشكل أساس المعارضة البرلمانية فلا مصداقية لها إطلاقا بعد أن قادت أو شاركت في حكومات نفذت بحماس سياسات ليبرالية متطرفة عانى منها الشعب ووقعت أو دافعت عن التطبيع الخياني مع الكيان الصهيوني.

ولكن الانتخابات ليست سوى جزءا من المشهد. فقد

شهدت هذه الفترة زيادات ضخمة في عدد مهم من المواد الغذائية الأساسية ومواد البناء وغيرها كما تم استغلال الجائحة لتشريد العمال في قطاعات عدة، ويستمر التغول المخزني والقمع السياسي في التعامل مع مختلف القوى والفئات والأصوات المناضلة.

وتزخر بلادنا بنضالات متنوعة، لكن مشتتة ودفاعية، للعمال (عاملات تريزو بالمستشفى الجامعي بوجدة، جماكوف بطنجة وعائلات ضحايا الفاجعة بهذه المدينة وخياطة عادل بالبيضاء وكورفينيك والمحمدية شوز للأحذية بالمحمدية وفيداسو بفاس وسيكوم بمكناس، وصوبروفيل وروزافلور باشتوكة ايت باها، الشركة الكندية للتنمية الفلاحية باولاد تايمة وقطاع السياحة بمراكش) ونضالات ساكنة الأحياء والمناطق المهمشة (كريان براهمة بالمحمدية وكرامة وابرم نواحي ميدلت وتالسينت والمرس وتنغير...) ونضالات التقنيين وشغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والطلبة والمعطلين...

بناء على ما سبق فان اللجنة الوطنية :

1 - تعتبر أن انتخابات 8 شتنبر غير نزيهة وغير ديمقراطية وفاسدة من البداية إلى النهاية وان المؤسسات المنبثقة عنها لا تمثل الإرادة الشعبية.

2 - تؤكد على الضرورة القصوى لوحدة القوى الشعبية للنضال من أجل فرض إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين واحترام حقوق الإنسان وتحسين أوضاع الجماهير الشعبية والتصدي لمخطط تنزيل ما يسمى بالنموذج التنموي الجديد ومواجهة النتائج المشؤومة لهذه الانتخابات الفاسدة وتحويل الرفض الشعبي العارم لهذه المهزلة إلى قوة للتغيير لصالح الشعب الأمر الذي يستوجب تنظيم حوار عمومي بين القوى المناضلة على طريق بناء جبهة شعبية موحدة من أجل التخلص من المخزن وبناء نظام ديمقراطي، ذلك أن المخزن يمثل العرقلة الرئيسية الآن وهنا أمام تحرر وانعتاق شعبنا حيث أكدت كل المحطات التاريخية أنه غير قابل للإصلاح.

3 - تدعو إلى العمل الدؤوب لبناء مجالس محلية شعبية في وجه المجالس المزورة والفاسدة للدفاع عن مطالب الساكنة والتفاوض بشأنها مع الجهات المسؤولة.

4 - تنادي بإلحاح كافة المكونات المعنية إلى تفعيل وتقوية وتوسيع الجبهة الاجتماعية المغربية التي تعد أداة هامة للدفاع عن القضايا الاجتماعية لأوسع الجماهير الشعبية ولبنة من لبنات الجبهة الشعبية الموحدة المنشودة.

5 - تدين الإجراءات الفرنسية في حق المغاربة فيما يخص الفيزا وتعتبر أنها تدخل في مناورات الرئيس ماكرون لاستمالة أصوات اليمين المتطرف وتطالب الدولة المغربية بالتخلي عن منطق الانبطاح واتخاذ الإجراءات الحازمة الكفيلة بإرجاع الأمور إلى نصابها.

6 - تعبر عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني المكافح بوجه عام وصمود الأسرى في وجه آلة الاستعمار الإحلالي والقتل والاستيطان الصهيوني وتشيد بعمل الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع وسائرمبادراتها.

7 - تدعو إلى إعادة ربط العلاقات الديبلوماسية وفتح الحدود بين الجزائر والمغرب خدمة لمصالح شعبينا وتدعو إلى النضال المشترك بين القوى الحية لبلدينا من أجل وحدة البلدان المغاربية على أسس ديمقراطية وبناء مغرب الشعوب المتحرر من السيطرة الامبريالية والصهيونية.

8 - تعبر عن تضامن النهج الديمقراطي مع الشعب التونسي وقواه التقدمية وفي مقدمتها حزب العمال التونسي ضد المنظومة الحاكمة المتمثلة في فلول نظام بنعلي وحركة النهضة وكتلة قيس سعيد الذي انقلب على الدستور وانفرد بالسلطة ساعيا إلىإرساء نظام حكم فردي والإجهاز على الحريات السياسية التي تعد مكسب هاما للثورة التونسية.

9 - تعتز بدور القوى التقدمية وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني والحزب الشيوعي اللبناني ومساهمتهما في قيادة نضال شعبيهما نحو التحرر والانعتاق.

ولا يفوت اللجنة الوطنية توجيه نداء حار لكافة مناضلاتنا ومناضلينا والمتعاطفين/ات مع حزبنا الى مضاعفة الجهود والمزيد من الارتباط بشعبنا الكادح وطبقته العاملة وإنجاح مؤتمرنا الوطني الخامس مؤتمر الإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة.

اللجنة الوطنية ، 3أكتوبر 2021

لا بديل عن المقاومة الشعبية

المحمدية

ساكنة كاريان براهمة تفرض جزءا من مطالبها

تم موعد ساكنة كاريان براهمة شرقاوة سابقا مع الجهات الساهرة على إجراء "القرعة" المتعلقة بتوزيع البقع على الأسر "المستفيدة"، وذلك يوم فاتح أكتوبر 2021 بالمدرسة الفلاحية ببادية "الويزية". لقد احترمت هذه المرة السلطات الموعد المحدد.

وحسب تصريح العديد من "الحاضرين" في عملية "القرعة"، فقد تمت هذه الأخيرة في ظروف جيدة طبعتها الشفافية و احترام المواطنات و المواطنين. لم نسجل إلى حدود الآن أي احتجاج أو تعرض.

فهنيئا للأسر المستفيدة، التي ناضلت لسنوات من أجل هذا اليوم.

و رغم هذا المكسب الذي حققته ضحايا السكن الغير اللائق، السكن الذي تتحمل فيه الدولة المسؤولية الأساسية، فإننا نسجل الملاحظات الآتية :

- بقعة لأسرتين ضيقة

- هناك عائلات مركبة لم تستفيد جميع مكوناتها.

- تكاليف التحفيظ...: 4 ملايين سنتيم + تكاليف منتظرة أخرى تقدر بمليون و 600 ألف سنتيم.

- زيادة عل هذه التكاليف، ستضطر الأسر إلى البحث على "مول الشكارة" للبناء حيث سيستفيد من طبق أو من محل تجاري....فجل "المستفيدين" لا يتوفرون على إمكانيات البناء.

ففي نهاية الأمر، ليست هناك استفادة حقيقية: كان على الدولة أن تخفف أعباء "المستفدين"، و هم أصلا ضحايا اختيارات الدولة في مختلف المجالات: السكن، الشغل، التعليم، الصحة....

نتمنى أن تسهر الجهات المعنية على توفير البنى التحية الضرورية. ففي المشروع " فتح واحد " الذي توجد به البقع، هناك مشكل بيئي خطير نتيجة معمل "الياجور"، هناك مستوصف بدون طاقم طبي...

فهنيئا من جديد للأسر "المستفيدة"و تحية لكل من سهر على إنجاح عملية "القرعة".

كما دعم النهج الديمقراطي، فرع المحمدية، نضالات ساكنة كاريان براهمة(حوالي 350 أسرة) من أجل نزع حقها في السكن اللائق، فإنه سيتابع عن قرب مسار ما بعد القرعة لفضح كل محاولة إجهاض نتائج القرعة أو كل محاولة عرقلة إنجاز المستفيدين لبناء مساكنهم.

وجدة

نضالات العاملات بشركة TRESO

إن الطرد داخل شركة TRESO بالمركز الإستشفائي محمد السادس بوجدة ، تثير جدلا وسط العاملات بالشركة وتزرع الخوف في صفوفهم بالإفصاح عن الحمل ، والاستفادة من العطلة السنوية ، والإصابة بفيروس كوفيد 19 ،حيث تقوم الإدارة بتسريحهن بطريقة معروفة وهي مقولة «سيري حتى نعيطو عليك"

فبعدما عرفت بعض العاملات الحوامل بالشركة النية المبيتة في طردهم لم يكن في وسعهم سوى التحايل على القانون و التلاعب في الأوراق بدعم من المسؤول عن الشركة بالمركز و بعض رؤساء المصالح في أخدهم لعطلتهم السنوية أثناء الولادة و الرجوع الى مقر العمل في فترة النفاس (المادة

153 من مدونة الشغل: لا يمكن تشغيل الأجيرات النوافس أثناء فترة الأسابيع السبعة المتصلة التي تلي الوضع".

نظرا لتعدد حالت الطرد الذي طال 18 عاملة ، قررن النضال وتسطير برنامج نضالي ، من أجل انتزاع حقوقهن تحت شعار " بالوحدة و التضامن اللي بغيناه يكون يكون"

بداية بوقفة إنذاريه يوم الخميس 16 شتنبر 2021 أمام المركز الإستشفائي محمد السادس بوجدة ، عرفت تضامنا واسعا من طرف مجموعة من الهيآت السياسية و الحقوقية و النقابية و الجمعوية ، وبعد أسبوعين ، أي يوم الخميس 30 شتنبر 2021 نفذن و قفة احتجاجية مع اعتصام جزئي ، و توجهنَ في اتجاه مقر ولاية الجهة الشرقية، ، رافعين شعارات تعبر استنكارهم الشديد على إقدام الشركة على فصلهن من العمل بدون موجب قانوني أو مبرر معقول ، حيث تم :

- تسريح عاملة بعد إجازة الأمومة

- تسريح عاملة بعد إرغامها على العطلة السنوية عوض إجازة الأمومة.

- تسريح مجموعة من العاملات بعد العطلة العادية.

- تسريح مجموعة من العاملات بعد فترة شفائهن من الإصابة من كوفيد 19.

وعرفت المعركة النضالية تضامنا واسعا من الهيآت الحقوقية و السياسية و الجمعوية و الشبابية والنقابية الذين أدانوا هذا الطرد التعسفي و مطابقتهم بالاستجابة مع للمطالب المشروعة لعاملات الشركة ، وعلى رأسها عودتهن للعمل، واحترام المقتضيات القانونية المنظمة للعلاقات بين العمال و أرباب العمل، و الحق في ظروف عمل لائقة.

وانتهت المعركة باتصال بممثل للسلطة الذي استمع للعاملات و أعضاء من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع وجدة ، الذين طلبوا منه التدخل من أجل إرجاع المطرودات للعمل ،ووعد بلقاء مع العاملات للاطلاع أكثر على حيثيات الطرد.

ملحوظة:

بعد الاحتجاجات على شركة TRESO بالمركز الاستشفائي محمد السادس بوجدة، وبعد فوزها بإبرام صفقة جديدة، عمدت إلى مطالبة العاملات المشتغلات لديها بتوقيع إشهاد

تحت عنوان " إشهاد: توصيل تصفية كل حساب" المادة 74". في مثل هذه الحالة، تقول المادة 74 :يجب تحت طايلة البطلان، ان يتضمن توصيل تصفية كل حساب، البيانات التالية :

1 - المبلغ المدفوع بكامله قصد التصفية النهائية للحساب، مع بيان مفصل للأداءات.

2 - اجل سقوط الحق المحدد في ستين يوما، مكتوبا بخط واضح تسهل قراءته.

3 - الإشارة إلى كون التوصيل محررا في نظيرين يسلم احدهما للأجير. يجب ان يكون توقيع الأجير على التوصيل مسبوقا بعبارة "قرات ووافقت". يجب، اذا كان الأجير أميا، ان يكون توصيل تصفية كل حساب موقعا بالعطف من قبل العون المكلف بتفتيش الشغل."

و هذا ما لم تحترمه الشركة

بوسمحة بهلول

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب تدين القمع المسلط على نضالات الشعب المغربي

عقدت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب مجلسها الوطني العادي يوم 03 أكتوبر 2021 بمقر الإتحاد المغربي للشغل بالرباط ... و مما جاء في البيان العام الصادر يوم 6 أكتوبر 2021 :

" ...فإننا في المجلس الوطني نعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

تشبثنا ب :

- الممثل الشرعي إطارنا العتيد الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وبهويته الكفاحية والتقدمية.

- حقنا في الشغل القار والتنظيم.

مطالبتنا ب :

- الاعتراف القانوني بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

- حوار مركزي جاد ومسؤول على أرضية مذكرتنا المطلبية.

- الكشف عن قبر الشهيد مصطفى الحمزاوي ومعاقبة الجناة.

- معاقبة الجناة الحقيقيين في اغتيال الشهيد كمال الحساني وشهداء الحركة الاحتجاجية بالريف وحركة 20 فبراير المجيدة وكافة شهداء الشعب المغربي عامة .

- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين معتقل الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع طهر السوق محمد بوجردة، معتقلي الحركة الإحتجاجية بالريف، معتقلي الحركة الطلابية ومعتقلي الرأي من صحفيين ومدونيين...، وإسقاط المتابعات ومذكرات البحث في حق مناضلينا بالجمعية الوطنية وكافة مناضلي الشعب المغربي.

- اتخاذ إجراءات إقتصادية وإجتماعية في صالح الشعب المغربي تحد من إنعكاسات الجائحة على أوضاع الجماهير الشعبية.

- الإهتمام بالصحة والتعليم كقطاعين أساسيين وجعلهما في متناول كافة أبناء الشعب المغربي بشكل مجاني.

- رد الإعتبار للأمازيغية كمكون أساسي من هوية الشعب المغربي .

إدانتنا ل :

- المخططات التصفوية التي تهدف الى اقبار الوظيفة العمومية.

- للأنظمة العميلة للإمبريالية والصهيونية على جرائمهم التي يرتكبونها في حق الشعب الفلسطيني.

- للكيان الصهيوني المستمر في جرائمه في حق الشعب الفلسطيني.

- القمع المسلط على نضالات الشعب المغربي وللتضليل المنهج الممارس من طرف الإعلام الرسمي.

- المحاكمات الصورية التي تطال مناضلات و مناضلي الشعب المغربي.

- التضييق على حرية الرأي والتعبير.

تضامننا مع :

- المعتقلين السياسيين في سجون النظام القائم و عائلاتهم .

- ضحايا السياسات الطبقية للنظام التبعي " عمال، فلاحين، طلبة، أساتذة،...

= نضالات الشعوب التواقة للتحرر والإنعتاق وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة ضد الكيان الصهيوني.

دعوتنا ل :

- مناضلات و مناضلي الجمعية الوطنية إلى الإلتفاف حول إطارهم الشرعي ج و ح ش م م

تحياتنا ل :

- الرفاق بالإتحاد المغربي للشغل بالرباط على إحتضانهم مقرهم لأشغال مجلسنا الوطني العادي.

- لكل الداعمين والمساهمين في إنجاح كافة الأشكال النضالية للجمعية الوطنية.

عاشت الجمعية الوطنية إطارا صامدا ومكافحا.

المجد والخلود لكافة شهدائنا الأبرار.

الحرية كل الحرية لكافة المعتقلين السياسيين.

خنيفرة

حول محاكمة الرفيق كبير قاشا

الخميس 7 أكتوبر 2021. كان الحضور نوعيا، عصارة من المناضلين، منهم من تكبد عناء التنقل من مريرت وأجلموس ومنهم استرخص وقته والتزاماته، تضامنا مع هذا الغضنفر الخلوق، زد على ذلك تواجد بعض مرضى القصور الكلوي، أتوا هم أيضا رغم أوضاعهم الصحية المتدهورة والمترهلة، للتعبير عن مساندتهم العفوية والمبدئية تجاهه، ولحدة وشدة مرضهم فضلوا القعود على الرصيف المحادي لقارعة الطريق..

ما إن تم تأجيل المحاكمة ل 16 دجنبر القادم، غادر المتضامنين القاعة، المُطَوَقة بأعداد غفيرة من السيارات القمعية، وبعد أخذ ورد في الكلام، ووفق شروط المرحلة، لا سيما وسط التواجد القمعي المكثف والرهيب، قلت لرفيقي قاشا مازحا ومحفزا: شوف يا قاشا بلا ما يخلعك العدد ديالهم ويحبطك العدد ديالنا، راه سانكارا بوحدو دار خبلة ف "بوركينا فاسو"، فرد علي بابتسامة عريضة، وخرجنا بملتمس ضرورة إلقائه للكلمة، مبديا فيها الظلم الذي طاله ويطاله..

إنتهى قاشا من إلقاء كلمته، فبدأنا برفع شعارات منددة بالمحاكمات الصورية والاعتقالات السياسية، وفي غفلة منا نتفاجأ بتظاهرة من البوليس السري والعلني، وأعوان السلطة والقوات العمومية، وكبار رجالات القمع، يلتحقون بشكلنا النضالي، تنكيلا ودفعا وتهديدا ونحن نصدح: "اعتقالات بالمجان، من طبيعة النظام، هذا لفقو لو تهم، محاكمات صورية"، ما يحسب لهم، لولا عددهم الغفير لما نجحت المسيرة بهذا الحجم غير المتوقع، وللأسف انتصروا علينا في نهاية هذه المحطة النضالية وليس في نهاية الصراع المستمر معهم..

أرددها، لولا عطاءات وتضحيات الرفيق قاشا لماتت شرارة النضال الحقوقي بخنيفرة..

غسان بودا

حلم موزع أوراق انتخابية

لم يكن عبد السلام بعد إنهاء دراسته الجامعية يعتقد أن أبواب العمل ستكون مقفلة في وجهه، وانه سيجد عملا يكفيه وعائلته امتهان عمل لا يليق بمستواه الدراسي كما تقول والدته.

غير انه لابد مما ليس منه بد، فبدا يبحث عن أي شغل يدخل إلى جيبه بعض المال لسداد خصصه وخصص الأسرة ...

وهكذا كان في شهر رمضان يمتهن بيع التمور وفي عيد الأضحى ينصب "فندق الخروف" حيث يشغل معه إخوته ومجموعة من أبناء الدرب العاطلين.

كما انه كان يمتهن عملا قد نسميه موسميا من انتخاب إلى انتخاب حيث يعمل إلى توزيع أوراق الأحزاب السياسية دون أي تمييز رفقة المجموعة التي تمتهن معه بيع" الجلبانة" و"الفحم-الفاخر" و"تشويط الرؤوس والأرجل " في عيد الأضحى لكنه بالمقابل يرفض وبشدة أن يبيع صوته لأي مرشح ويؤكد أن هذه الانتخابات أصبحت سوقا للسماسرة والانتهازيين وأنها لن تنتج إلا مزيدا من الفساد والإفساد ولن تعود بالفائدة .

كان في موقفه من الانتخابات اقرب إلى موقف المقاطعة منه بالمشاركة لكنه لم يبلور أي موقف سياسي يدفعه لرفض تلك اللعبة أو المساهمة فيها بتلك الطريقة من ملء الأزقة والشوارع بأوراق يجد عمال النظافة فيها إرهاقا وتعبا فوق ما يعانونه.

وضع المبلغ البسيط الذي جمعه من الحملة الانتخابية تحت رأسه وأغمض عينيه على حلم أن يصبح عاملا ذا أجرة ذات يوم

نور الدين الرياضي

الغرفة الثانية بدون تمثيلية عمالية

عبد المجيد الراضي

كما كان متوقعا، فقد أعلن عن نتائج انتخابات مجلس المستشارين والملاحظ أن العقل المدبر لوزارة الداخلية حافظ على نفس القوى السياسية لما أفرزته انتخابات 08 شتنبر2021، إنها نسخة رديئة ومشوهة ومندمجة معها بعقلية التحكم والضبط وصناعة الخرائط وهكذا نخلص إلى ما يليك :

- هي استمرار لنتائج انتخابات مكاتب المجالس الجماعية والجهوية والغرف المهنية عبر الهيمنة الكلية للأحرار والبام والاستقلال.
- بالنسبة للمثلي المأجورين تم تمكين الصدارة للاتحاد المغربي للشغل عبر رد الجميل لقيادتها المتنفذة بالدعم وتوظيف اللوائح المستقلة لصالح لهاته المركزية (أنظر بيان الأمانة الوطنية بتاريخ 04 شتنبر 2021).
- بالنتيجة، استحواذ شبه كلي على مجلس المستشارين ومجلس النواب بأغلبية مطلقة والتي تعكس عقلية التغول والضبط، حيث عرت وفضحت الدور الذي يلعبه المال الانتخابي لإفساد العملية الانتخابية والضرب في نزاهتها ومصداقيتها وشرعيتها.
- إنها استمرار لنفس التحالفات الطبقية، بتسخير ما يسمى بالناخبين الكبار وتواطؤ "الباطرونا" وأحزابها وسلطات الداخلية، التي تورطت في جملة من الخرقات، أهمها:

1 - عدم توصل العديد من المناديب وأعضاء اللجان الثنائية والاتحادات النقابية، بلوائح الناخبين وإشعارات مكان التصويت.

2 - تواطؤ بعض مدراء الموارد البشرية لصالح نقابات محددة، عبر النقل الجماعي للعمال إلى أماكن التصويت.

- التوظيف والضغط والإكراه على المندوبين المرشحين ضمن اللوائح المستقلة، الذين يعتبرون خزان انتخابي لـ"الباطرونا" ودفعهم للتصويت لنقابة بعينها.

بالنتيجة، الديمقراطية المخزنية كانت في صالح الطبقة المسيطرة سياسيا واقتصاديا، لأنها موضوعيا لا تعطي أية إمكانية للطبقة العاملة وعموم الكادحين للوصول إلى مواقع متقدمة سياسيا لسلطة الحكم أو المؤسسات، لأن الألية الانتخابية التي تعتمدها هذه الديمقراطية، ترتكز على سلطة المال والإعلام المسيطر عليه من طرف البرجوازية.

يتبين كذلك، أن النظام المخزني لا زال مصرا على إعادة إنتاج نفس البنيات والمؤسسات المنتجة لسيطرة الأقلية على الأغلبية وهو ما يعكس عمق أزمة ديمقراطية الواجهة ذات المضمون السلطوي الاستبدادي.

يبدو منطقيا، أن (الانتصار) الظرفي للتحالف الطبقي ببلادنا بتوجهاته التبعية للرأس مالية برايتها الليبرالية المتوحشة ليس نهائيا وأن تفجر التناقضات ستظل محمولة في ثناياه وهي قادمة لا محال منها ويمكن لهذه التناقضات، أن تساهم في نهوض حالات ثورية، يبقى الأمر في النهاية مرتبط بمدى استعداد الطبقة العاملة، بكل فئاتها وحلفائها، مرتبط بالحاجة التاريخية لحزبها العمالي، لما يوفره من تأطير فكري وايديولوجي وتنظيم كفاحي للمساهمة في إطلاق سيرورة التحرر والبناء الديمقراطي بأفقه الاشتراكي.

إن واقع أزمة الديمقراطية المزيفة وما تنتجه من مؤسسات صورية، يجعل مهمة النضال من أجل ديمقراطية حقيقة، تنخرط فيها كل فصائل الطبقة العاملة من أجل الحق في تقرير مصيرها، الشيء الذي سينتج عنه، الوعي بأسباب القيود والاستغلال وفتح أفق أرحب نحو تغيير الواقع في اتجاه مصالحهم الطبقية بإلغاء نظام الاستغلال، ومعرفة أصدقائها الحقيقين من أعدائها وإدراك أن المؤسسات المخزنية بديمقراطيتها المزيفة، هي مجرد أوهام يروجها أصحاب الخطاب الإصلاحي، المتمثل في القيادات البيروقراطية النقابية وكذا القوى الاشتراكية الديمقراطية.

والتي استطاع التحالف الطبقي، إدماجها وتحويلها إلى أدوات لنشر الأوهام في صفوف العمال، والترويج بأن تراكم الإصلاحات بالمؤسسات سيقود تلقائيا إلى تحسين أوضاعها الاجتماعية وإلى تحولات نوعية في طبيعة النظام السياسي.

واليوم، وأمام تزايد احتدام الأزمة الرأسمالية واضطرار التحالف الطبقي، إلى شن هجوم على المكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة، فإن هذا التوجه الإصلاحي سيظل يعاني من أزمات حادة والتي ستوصله إلى درجة عالية من الانحطاط والتفسخ وفقدان المصداقية.

مما يطرح على القوى الماركسية المناضلة، مجابهة هذه الحالة عبر الوعي بطبيعة المرحلة والبحث عن المشترك الوحدوي والإسهام الجماعي، في بناء وتقوية الأدوات الذاتية، على رأسها الحزب العمالي وبلورة الاستراتيجيات والبرامج النضالية المتناسبة مع ما يفرضه الواقع الراهن.

الطبقة العاملة الروسية
صانعة ثورة أكتوبر 1917 المجيدة (الجزء الأول)

علي فقير

تشكل ثورة أكتوبر 1917 الروسية أول ثورة في تاريخ الإنسانية يستولي فيها المنتجون على السلطة السياسية، يحولون فيها المعامل و المناجم و مختلف المقاولات الرأسمالية...من ملكية خاصة، من ملكية الرأسماليين كأفراد، إلى ملكية جماعية، وينتزعون الأراضي من الملاكين الكبار لتوزيع جزء منها على الفلاحين الفقراء منظمين في إطار تعاونيات، سميت بالكولخوزات (جمع كولخوز kolkhoz)، والجزء الأخر تحول إلى مزارع الدولة سميت بالسوفخوزات (جمع سوفخوز sovkhoz).

تنعت ثورة أكتوبر العظيمة بالثورة البروليتارية، بالثورة العمالية، بالثورة السوفياتية، بالثورة البلشفية، نظرا للدور الحاسم الذي لعبته الطبقة العاملة في إنجاحها، تلك الطبقة العاملة المنظمة في أطار مجالس تسمى السوفياتات، وبتأطير من الحزب البلشفي، الحزب الشيوعي الروسي.

فكيف تمكن الكادحون عامة، والعمال خاصة، الانتصار على مصاصي دمائهم من الرأسماليين وملاكي الأراضي الكبار، وهزم الدولة بمختلف أجهزتها، وتحويل النظام الملكي القيصري إلى نظام الجمهوريات السوفياتية؟ لفهم ما وقع يجيب الرجوع إلى التطورات التي عرفتها روسيا القيصرية في العقود التي سبقت ثورة أكتوبر 1917، تلك الثورة التي حسمت الصراع بين طبقات المنتجين ومختلف المقهورين بقيادة الطبقة العاملة من جهة، وطبقات البرجوازية الرأسمالية وملاكي الأراضي الكبار (الإقطاعيين والرأسماليين الزراعيين)، والبرجوازية البيروقراطية التي كانت تتحكم في مختلف أجهزة الدولة من جهة ثانية...الخ، تلك الثورة التي حسمت التناقض بين مصالح الكادحين من جهة ومصالح مصاصي دماء الكادحين من جهة أخرى.

أولا. الواقع الروسي في بداية القرن التاسع عشرة.

يتميز واقع روسيا خلا تلك المرحلة بالاستبداد السياسي بقيادة القياصرة (الملوك)، بسيادة الإقطاعيين ومختلف النبلاء، بتخلف اقتصادي عامة والصناعة خاصة، وذلك مقارنة مع واقعي فرنسا و انجلترا...أكثر من 90% من سكان روسيا القيصرية يعيشون في البادية في ظل الأمية و التخلف الثقافي... من هنا نفهم ضعف الطبقة العاملة عدديا، وغيابها سياسيا. إن الطبقة العاملة بمفهومها العلمي وليدة الرأسمالية، والرأسمالية كانت ضعيفة في روسيا مقارنة مع الإنتاج الفلاحي المبني على العلاقات الإقطاعية، لذي نفهم ضعف دور كل من الطبقة العاملة و البرجوازية الرأسمالية.

ثانيا. بروز "الحركة الشعبوية" كحركة سياسية مناهضة للاستبداد القيصري.

أمام الفقر الذي تعاني منه الجماهير الفلاحية, واضطهاد كل من ينادي بإصلاحات سياسية و اقتصادية...قرر بعض المثقفين "النييرين" تشكيل جمعيات/تعاونيات و تنظيمات سياسية لتغيير الواقع السائد، معتمدين في ذلك على البادية عامة وعلى الفلاحين الفقراء و "الأقنان" خاصة. وفي هذا الإطار تم تأسيس تنظيم سياسي تحت اسم "الشعب"، وهو تنظيم "شعبوي". كان هدف الشعبويين هو تحديث الفلاحة، تنظيم الفلاحين في إطار تعاونيات، القضاء على العلاقات الإقطاعيين (تمليك "الأقنان" من طرف ملاكي ألأراض الكبار...). وقد فشلت الحركة "الشعبوية" في تحقيق ولو الحد الأدنى من أهدافها: قمع الدولة لمناضليها، ورفض الفلاحين الاستجابة لنداءات الشعبويين من أجل الانضمام إلى صفوفهم.

ثالثا- من "الشعبوية" السلمية إلى الإرهاب النخبوي.

أمام فشل التيار الشعبوي في تجنيد الفلاحين، و انهزامه أمام القمع الإمبراطوري، التجأ المثقفون المعارضون لنظام القيصر إلى اختيار العمليات الإرهابية. ففي هذا الإطار تم تأسيس تنظيما جديدا يحمل اسم"العزيمة الشعبية". استهدف الإرهاب العديد من رموز الدولة، و في مقدمتها القيصر/الملك "الكسندر الثاني/Alexandre II" الذي اغتيل سنة 1881.

و قد زادت خطة الإرهاب و الفوضوية إلى المزيد من القمع والمزيد من لعزلة عن الجماهير الشعبية.

عرفت تلك المرحلة محاولة تمرد عسكري فاشلة قادها ضباط شباب بهدف بناء ملكية دستورية بدل من الملكية الاستبدادية.

مملكة الكيف والديمقراطية المخزنية

لماذا هذا الموضوع؟

حسن جعفاري

إن اختيار هذا الموضوع جاء على إثر الزيارة التي قمنا بها، نحن مجموعة من الرفاق لتقديم واجب العزاء لأحد رفاقنا الذي فقد والديه في ظرف أسبوعين، بدوار مريانة، جماعة تبودة إقليم تاونات، حيث لاحظنا انتشار زراعة القنب الهندي (الكيف) التي وصلت إلى غرب مدينة جرف الملحة إقليم سيدي قاسم، بعد أن كانت تقتصر على منطقة كتامة وشفشاون، كما أثار انتباهنا غياب شبه كلي للبنيات التحتية، طرق صالحة، مسالك ومختلف المرافق الضرورية كالمستوصفات والاعداديات ودور الشباب إضافة إلى الماء الصالح للشرب... الخ. هذا الوضع دفعنا إلى فتح نقاشات

مع عديد من شباب المنطقة حول هذا الواقع المزري وكانت أجوبتهم بصفة عامة تؤكد على أن زراعة الكيف بقدر ما هي نعمة على البارونات الكبار ورجال السلطة المتواطئين، بقدر ما هي نقمة على الفلاحين الصغار الذين يجبرهم الواقع على زراعة الكيف ويصبحون بذلك خارج "نطاق القانون" وبالتالي يكونون في حالة متابعة قضائية دائمة، خاصة بالنسبة لأي واحد يريد مناهضة هذا الواقع المزري وفي نفس الآن يمنعون من طرف مافيا المخدرات بيع منتجاتهم مباشرة لأي مشتري، حيث يرغمون على بيع الحشيش المستخلص من الكيف بمبلغ يتراوح بين 1000 و2000 درهم في أحسن الأحوال في حين تبيعه المافيات بحوالي 20000 درهم بسواحل تطوان مثلا.

فما هو سياق صدور قانون 13.21 المتعلق بتقنين زراعة الكيف والاستعمالات المشروعة له؟ وما هي دواعيه؟ وما هي الجهات المستفيدة من هذا القانون؟

إن التحول الذي حصل حول المواد المخدرة على المستوى الدولي، حيث صوتت لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة في دجنبر 2020 التي أزالت القنب الهندي من قائمة المواد الأكثر خطورة وإقرار البرلمان اللبناني بتقنين زراعة القنب الهندي للاستخدام الطبي والصناعي في مارس 2020 وكذلك شرعنة بيع مخدر الحشيش بشكل قانوني في متاجر بفرنسا بعد نقاشات طويلة بالبرلمان وعمل مجموعة من الدول خاصة على المستوى الأوروبي على اتخاذ نفس القرارات دفعت بالدولة المغربية إلى استغلال هذه الفرصة التاريخية خدمة لمصالح الطبقات السائدة، خاصة وأن هذا المشكل كان عبئا على النظام في مفاوضاته مع الاتحاد الأوروبي الذي ذكر في تقرير له سنة 2018 أن 3 ارباع الكمية الإجمالية المضبوطة على أراضيه من الحشيش في عام 2016 كان مصدرها المغرب، كما أن بعض الدراسات تقدر المبالغ التي يمكن تحصيلها من خلال هذا التقنين تتراوح بين 7,5 مليار و10 مليار دولار ابتداء من سنة 2023 وما يزيد، وما ينتج عنها من عائدات ضريبية ستستفيد منها خزينة الدولة، وهذا ما أسال لعاب الطبقات السائدة.

أما دواعي إصدار هذا القانون فهي متعددة، فمن جهة هناك مشكلة سوسيولوجية حقيقية، تتمثل في كون ساكنة مناطق الشمال التي يزرع فيها الكيف تعيش وضعا غير طبيعي سمته الأساسية الهشاشة بكل أبعادها. فمن جهة هي متشبثة بهذه الزراعة التي تناسب تربة وطقس هذه المنطقة وهذا يجعلها خارج "القانون" وبالتالي فهي معرضة للمتابعة القضائية باستمرار، علما أن المستفيدين الحقيقيين هم مافيا المخدرات التي لها امتدادات مع مافيات الإتجار بالبشر وبالإرهاب وبالمافيا المخزنية دون أن تستفيد الدولة من اي عائد ضريبي من مداخيل هذه الزراعة، كما أن هناك مشكل بيئي، حيث إن مافيا المخدرات أدخلت إلى هذه المناطق أنواعا جديدة من القنب الهندي لها مردودية أفضل لكن تتطلب كميات كبيرة من المياه، مما أثر سلبا على الفرشة المائية وعلى مياه الأودية بهذه المناطق الأعلى نسبة من حيث التساقطات المطرية وطنيا ويعتبر العامل الاقتصادي أهم أسباب إصدار هذا القانون، فحسب عديد من الدراسات فإن استعمال مستخلصات الكيف في الجانب الطبي والصيدلي عديدة ومنها استعماله كمهدئ خاصة للمرضى المصابين بأمراض عصبية كالسرطان عوض المورفين (Morphine)، كما بينت دراسات أخرى إمكانية استعماله في صناعة مواد التجميل وأدوات البناء الورق... الخ.

فإذا كانت للكيف كل هذه الفوائد، فما هي الجهات التي ستستفيد من تقنين زراعته واستعمالاته؟

حسب وزارة الداخلية، فإن تقنين زراعة الكيف واستعمالاته، سيهم فقط المناطق التاريخية التي تزرعه أي منطقة كتامة وشفشاون لكن الحقيقة الآن، هي أن هذه الزراعة امتدت إلى كل إقليم تاونات وربما مناطق أخرى، مما سيجعل دائما سكان هذه المناطق بين مطرقة الاستغلال الرأسمالي للمستثمرين في القطاع وسندان مافيا المخدرات التي تمنع الفلاحين الصغار بيع منتجاتهم بشكل مباشر.

فالقانون يحث الفلاحين بالمناطق التاريخية التجمع في تعاونيات وتقنين كيفية بيع منتجاتهم للشركات المستثمرة في القطاع والمرخص لها والتي أكيد ستفرض شروطها وأثمنتها على الفلاحين الذين لا حول ولا قوة لهم، أما بارونات المخدرات فمزودوهم سيكونون من المزارعين خارج المناطق التاريخية للكيف، بل إن الشركات المستثمرة سيتم تزويدها أمام أعين السلطة من طرف المزارعين خارج المناطق التاريخية كلما ارتفع الطلب وربما ستضطر السلطة إلى توسيع مناطق زراعة الكيف إذا كان الرأسمال وخاصة الدولي في حاجة إلى ذلك. فهل على الأقل سنرى معاهد وطنية للبحث العلمي المتعلقة بهذه النبتة بالمناطق حتى يتم خلق صناعات وطنية مرتبطة بها في مختلف المجالات؟ وهل سينعكس هذا على الأوضاع الاجتماعية لسكان هذه المناطق؟ وهل سيتم جبر الضرر المجالي لها؟ إن تحقيق هذه المطالب رهين بمستوى نضالات كادحات وكادحي هذه المناطق، غير أن الأجهزة المخزنية توظف هذا الواقع لكبح أي هبة نضالية، فأغلبية أفراد هذه المناطق خاصة الذكور منهم متهمون بالإتجار بالمخدرات وزراعتها حتى تثبت براءتهم، لكن لغرابة الأمر عندما يحتاج المخزن هؤلاء مثلا للتصويت لجهة ما يتم تجميد المتابعات، إنه المخزن الذي يتقن اللعب على كل الأوتار، أما النقاشات التي كانت دائرة في البرلمان المخزني، فهي لا ترقى إلى مستوى حجم هذه الإشكالية السوسيولوجية المتعددة الأبعاد، فالمدافعون/ات عن هذا القانون هم إما مطبلون/ات للسياسات المخزنية مهما كانت دون إبراز أي مبررات علمية واقتصادية واجتماعية متكاملة لتبرير دعمهم/هن لهذا القانون ودون طرح الضمانات المفروض أن يتضمنها هذا القانون حتى تصبح هذه الزراعة والصناعات المرتبطة بها مساهمة في النهوض بالبحث العلمي وطنيا ورافعة لتنمية حقيقية تخدم أساسا مصالح الفلاحين الصغار وذويهم الذين من أجلهم وضع هذا القانون حسب وزارة الداخلية وما هي ضمانات إدماج المتابعين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، أما بعض المبادرين بطرح هذا القانون منذ حوالي 2016 فإنهم/هن اعتمدوا على دراسات أجنبية وبقوا في حدود ما تطرحه الدولة دون طرح تصور متكامل لكل ما لهذا النوع من القوانين من انعكاسات، إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي أو الثقافي ويبقى الموقف المقرف حقا هو موقف حزب العدالة والتنمية الذي حاول بناء رفضه على الجانب الأخلاقي كما فعل سابقا حول قضية المرأة واعتبار هكذا قانون سيساهم في إفساد أخلاق الناشئة، أما التنظيمات خارج البرلمان ومنها النهج الديمقراطي فلم تعط لهذا الموضوع أهمية، مما يجعلها دائما في وضع المنفعل سياسيا وليس الفاعل، وهذا نتيجة ضعفها رغم أن النوايا حسنة. إن السياسة هي ممارسة يومية وآنية واتخاذ المبادرات وليس مجرد انفعالات أو تفاعلات مع قضايا مجتمعية.

إن المشكل الحقيقي في نظري ليس في زراعة الكيف وإنما في طبيعة السياسات المتبعة خاصة في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية والصيدلانية، حيث يغيب التكامل بين القطاعات والبحث العلمي وعدم انعكاس عائداتها على مصالح عموم كادحات وكادحي كل منطقة.

انتخابات 2021: عملية السطو بدون قناع. قراءة أولية

لقد شكلت محطة "انتخابات" سنة 2021 تحولا نوعيا في سياسات المخزن، حيث قرر أن يستفرد بمعية كمشة من العائلات البرجوازية، المسيطرة اقتصاديا، على البلاد عبر الاستيلاء على مختلف السلط بدون "مشارك" وبدون قناع: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية و السلطة القضائية، زيادة على التحكم الحديدي في مختلف الأجهزة "الأمنية و العسكرية" بهدف فرض قمعيا "الاستقرار" وديمومة الاستبداد، و على احتكار الحقل العقائدي لتبرير دينيا النهب و الاستبداد.

لقد برزت هذه المحطة ضعف و هشاشة القوى السياسية التي راهنت على "انفتاح" النظام، و على الديمقراطية المخزنية: فمن حزب العدالة والتنمية الذي قبل "الصفعة" مع استعداده لمد الخد الأخر للصفعة أخرى، إلى الاتحاد الاشتراكي و حزب التقدم و الاشتراكية اللذان اكتفيا بالبكاء بعد استبعادهما من الحكومة "الجديدة"، مرورا بالأحزاب الإدارية التي وجدت نفسها، و لأول مرة منذ عقود، خارج الحكومة (الحركة الشعبية، الاتحاد الدستوري...).

و في محاولة لفهم ما وقع و يقع، اختارت جريدة النهج الديمقراطي تخصيص ملف العدد 428 لهذا الموضوع من خلال قراءة أولية و رقمية لنتائج "انتخابات 2021" بمختلف مراحلها (من يونيو إلى أكتوبر).

الانتخابات المخزنية ل 8 شتنبر: بين رهانات النظام المخزني في تكريس الاستبداد والليبرالية المتوحشة ورهانات الشعب المغربي في التغيير الديمقراطي الحقيقي

جمال براجع

انتهت انتخابات 8 شتنبر كما هندسها وخططها لها النظام المخزني لصالح ممثلي الرأسمال الاحتكاري الريعي (الأحرار والبام) وإبعاد حزب العدالة والتنمية بتلك الطريقة المذلة، ممهدا الطريق لمرحلة جديدة في تطبيق سياسته الليبرالية المتوحشة والمؤطرة بما يسمى بالنموذج التنموي الجديد في أفق 2035 وتوصيات وتوجيهات المؤسسات المالية والدوائر الامبريالية ، لشيء الذي سيؤدي موضوعيا إلى المزيد من تأزيم أوضاع الطبقات الشعبية و سيؤجج الصراع الطبقي أكثر .وهذا ما يطرح على القوى المناضلة وفي مقدمتها الثورية والديمقراطية تحمل مسؤولياتها في الفعل المنظم والموحد في هذا الصراع لتوجيهه نحو التغيير الديمقراطي الحقيقي.

فما هي أهم خلاصات السياسية لهذه الانتخابات وما المطروح على القوى المناضلة لمواجهة السياسة الطبقية للنظام المخزني

1 - أهم الخلاصات السياسية للانتخابات المخزنية

- فشل النظام في إكساب انتخاباته الشرعية الشعبية والديمقراطية.فرغم كل الإمكانيات المادية واللوجستيكية التي وفرها لهذه الانتخابات والدعم المالي للأحزاب السياسية المنخرطة فيها والحملات الدعائية الكثيفة وإقصاء وقمع الرأي المقاطع وتجميع الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية في يوم واحد" فان نسبة المقاطعة الشعبية كانت جد مرتفعة" وخاصة في المدن، ولم تتعدى في أقصى الحالات 30./. إذا اعتمدنا القاعدة الانتخابية الفعلية التي تفوق 25 مليون ناخب/ة.

إن هذه المقاطعة العارمة تؤكد على ارتفاع منسوب الوعي الشعبي بطبيعة النظام اللاديمقراطية واللاشعبية وفقدان الجماهير الشعبية لثقتها في هذا النظام وعدم مراهنتها على الانتخابات المزورة والمخدومة والمتحكم فيها قبليا والمؤسسات الصورية التي تفرزها في تغيير أو تحسين أحوالها الاقتصادية والاجتماعية.

- تخلص النظام من حزب العدالة والتنمية بعدما وظفه بنجاح في تخطي رياح التغيير الثوري التي هبت على المنطقتين العربية والمغاربية والتي جسدتها مغربيا حركة 20 فبراير، وفي تطبيق سياسة ليبرالية متوحشة عمقت معاناة الجماهير الشعبية وتدهور أوضاع الطبقة الوسطى، وفي تمرير اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني وما نتج عن ذلك من فقدانه لجزء كبير من قاعدته الانتخابية.

ويظهر أن النظام قد استغل الظروف الإقليمية والدولية المناسبة لتوجيه تلك الضربة القاسية وبتلك الطريقة المذلة والتشهيرية لحزب العدالة والتنمية لتصفية الحساب السياسي معه، والذي بدأت مؤشراته منذ "بلوكاج" 2016 ، ولبعث رسالة بنهاية "الإخوان المسلمين" سياسيا في المغرب كما هو الشأن مغاربيا وعربيا.

- إن الحكومة التي أفرزتها هذه الانتخابات ستتكون من

ثلاثة أحزاب مخزنية اثنان منهما أحزاب من صنع المخزن وهم حزب الأحرار وحزب البام اللذين يتجمع فيهما رموز الفساد والريع ولهما ارتباطات قوية بالمافيا المخزنية الحاكمة. وسيقود هذه الحكومة احد رموز الرأسمال الاحتكاري الريعي التبعي وهو عزيز اخنوش الذي سبق للشعب المغربي أن قاطع إحدى شركاته.وهذا دليل على توجه النظام" وبشكل أكثر سفورا" نحو المزيد من الليبرالية المتوحشة والمفترسة وتكريس المزج بين الثروة والسلطة على المستوى الاقتصادي والتسلط والقمع المعمم على المستوى السياسي اكثر من أي وقت مضى.مما يعني أن الشعب المغربي مقبل على مرحلة جد صعبة من المعاناة والتفقير والتهميش بدأت ملامحها أثناء الانتخابات نفسها مع الارتفاعات المهولة لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

- نهاية وهم الرهان على تحقيق الإصلاح والديمقراطية من داخل مؤسسات النظام وعبر انتخاباته المتحكم فيها.لقد بينت هذه الانتخابات " كما السابقة " أن النظام يستعمل الانتخابات والمؤسسات الصورية المنبثقة لقتل السياسة بمعناها النبيل ولاختراق الأحزاب وإفراغها من مضمونها وتحويلها إلى مجرد أدوات لتنفيذ سياساته الطبقية ولاستقطاب النخب وإرشاءها وتوسيع قاعدته الاجتماعية وزرع الوهم وسط الشعب بأنه يعيش في ظل الديمقراطية. وبالتالي لا علاقة لهذه الانتخابات بالديمقراطية وقواعدها ولو في حدودها الليبرالية.وقد كانت الانتخابات المخزنية وبالا على اليسار الإصلاحي ماضيا وحاضرا. ولعل ما وقع للاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية من احتواء ومخزنة وما وقع ويقع وسط فدرالية اليسار الديمقراطي من صراعات وانقسامات ما يؤكد ذلك.

2 - البديل لمواجهة السياسة الطبقية للنظام المخزني:

إن النظام المخزني " وبحكم طبيعته اللاديمقراطية المتأصلة فيه " لا يمكن إصلاحه عبر الانتخابات المزورة ومن داخل مؤسساته الصورية المتحكم فيها. إن الحل الحقيقي هو التخلص منه لأنه هو العقبة الرئيسية أمام تحرر وتقدم شعبنا.وهذا يعني أن ساحة الصراع الرئيسية ستكون، كما كانت دائما" هي الشارع/الميدان. فمهمة التغيير الحقيقي ملقاة إذن على عاتق الطبقة العاملة والجماهير الشعبية والقوى والفعاليات اليسارية والديمقراطية والحية المناهضة للنظام المخزني ، مما يفرض على هذه القوى والفعاليات خوض النضال الميداني المشترك والموحد على كافة المستويات المحلية والوطنية حول مختلف الملفات الاجتماعية للجماهير الشعبية وملفات الحريات العامة في أفق بناء الجبهة الشعبية الواسعة على أساس برنامج وطني ديمقراطي شعبي للتغيير هدفه التخلص من المخزن محوره دستور ديمقراطي يجسد إرادة وسلطة الشعب وبناء اقتصاد وطني متمركز حول الذات يقطع مع التبعية للقوى الامبريالية وموجه لخدمة الحاجات الأساسية للشعب المغربي.

وهذا يتطلب فتح نقاش سياسي واسع وحقيقي بين جميع المكونات المناهضة للنظام المخزني وتفعيل الجبهة الاجتماعية والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع وبناء وتفعيل التنظيمات الجماهيرية المستقلة والتنسيقيات الفئوية الشعبية ودعم النضال النقابي الديمقراطي لتشجيع الطبقة العاملة وعموم الشغيلة للانخراط النقابات من موقع مصالحها الفعلية وبعيدا عن الهيمنة البروقراطية وانخراط القوى المناضلة وكافة المناضلين/ات "وفي مقدمتهم الماركسيون/ات" في تأطير الجماهير الشعبية ودعم نضالاتها وحراكاتها وتوجيهها لبناء المجالس الشعبية في الأحياء والقرى كبديل عن المجالس المخزنية لصياغة ملفاتها المطلبية بشكل ديمقراطي والنضال من اجل تحقيقها والتفاوض بشأنها.

وفي قلب هذا النضال وفي تمفصل معه تندرج مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.وهذا ما يتطلب من القوى الماركسية وجميع المناضلين/ات الماركسيين/ات الانخراط في انجاز هذه المهمة التاريخية الملحة والضرورية لضمان اتجاه نضال الطبقة العاملة والشعب المغربي نحو افقه السياسي الصحيح ألا وهو التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي.

في سريالية الانتخابات المخزنية "مجلس النواب نموذجا"

عبد الله حسبي

تتجلى سريالية الانتخابات المخزنية في كون أبرع أدوات التحليل السياسي و السوسيولوجي سوف تقف إلى حد كبير عاجزة أمام فهم و استيعاب نتائجها العجيبة، لأنها ببساطة لا تخضع لأي منطق، فالانهيار المدوي و الغير مسبوق لحزب العدالة والتنمية، والذي انتقلت نتائجه من 125 مقعدا سنة 2016 إلى 13 مقعدا بمجلس النواب سنة 2021. لم يكن متوقعا من أكثر التحليلات تشاؤما و حتى من طرف مهندسي الانتخابات في مطبخ الدولة العميقة و وزارة الداخلية، و إلا لما لجأوا للقاسم الانتخابي بغية تحجيمه، والذي تحول في آخر المطاف إلى منقذ له من الانعدام بمجلس النواب ، والصعود الصاروخي للتجمع الوطني للأحرار الذي انتقلت نتائجه من 37 مقعدا 2016 إلى 102 مقعدا 2021، ولولا القاسم الانتخابي الذي انقلب ضده لحطم كل الأرقام السابقة من حيث عدد المقاعد، كما حطمها من حيث الأصوات المحصل عليها والتي بلغت ما يناهز 2 100 000 صوت ! متجاوزا ما حصل عليه حزب العدالة والتنمية سنة 2016 بما مقداره 600 000 صوت ! و انتقل الاتحاد الاشتراكي من 20 مقعدا إلى 35 مقعدا, والتقدم و الاشتراكية من 12 إلى 21 مقعدا.

والملاحظ أن الأحزاب التي شاركت العدالة والتنمية الائتلافات الحكومية سواء تلك التي ترأسها بنكيران أو العثماني عرفت نموا مهما في عدد مقاعدها ، اللهم الاتحاد الدستوري الذي فقد مقعدا واحدا، والسؤال المثير، لماذا عوقب بقسوة فقط حزب العدالة والتنمية دون سواه؟ ولماذا كان جزاء التجمع الوطني للأحرار جزيلا؟ ولماذا لم تتقدم الأحزاب التي لم يسبق لها أن شاركت في أية حكومة؟

• عن اندحار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المخزنية

ما لم يفقهه حزب العدالة والتنمية،و بالأخص قادته، أن الاقتراب من دائرة المخزن، و لو من موقع الخادم المطيع حارق، وأنه أي المخزن، لا يقبل من أي جماعة كيف ما كان نوعها ، وكيف ما كانت الخدمات التي تسديها له، منها (بتشديد و فتح النون) عليه و التفاخر بها، و بالأخص عندما يدعي زعيمهم السابق "بأنهم جاؤوا لانقاد المغاربة والدولة من حركة 20 فبراير"، كما أنهم هم أيضا لم يفهموا مثل سابقيهم من قادة الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية، بأن السلطة بالنسبة للمؤسسة الملكية غير قابلة للاقتسام أو التداول، عبر محاولتهم الالتصاق بمفاصل الدولة بغية التمكن , وفرض أنفسهم عليها، متناسين أنها تكره ذلك، و تفضل تقريب من تشاء و إبعاد من تشاء متى تشاء، ناهيك عن كونهم لم يستخلصوا الدروس من المآل البئيس للاتحاد الاشتراكي و غيره، و لم يأخذوا على محمل الجد تصريح رأس الدولة، في إحدى البرقيات المتسربة من طرف ويكيليكس " بأنه لا يثق في الإسلاميين معتدليهم ومتشدديهم"، زيادة على أن المخزن لا يطيق تمتع أية قوة سياسية بالاستقلالية عنه، أو بتمتعها بشعبية ما تمكنها من فرض نفسها عليه، أو منافسته في مشروعيته"، كما لا يقبل أن تأتي أية إصلاحات من غيره، وقد زاد الطين بلة تضافر جهود الرجعيات العربية، و من ورائها الامبريالية، في تصفية مخلفات السيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي، ورغبة المخزن في إغلاق قوس حركة 20 فبراير التي سهلت وصولهم إلى قيادة الحكومة.

وإذا ربطنا ما سبق بتنكرهم العملي للفئات التي ساهمت في وصولهم، وعدم وفائهم بالشعارات والوعود التي قرصنوها قبل و إبان حملتهم الانتخابية، من قبيل "محاربة الفساد والاستبداد" و"القيام بإصلاحات" والتي ساروا عكسها، من خلال التطبيع مع الفساد عبر شعار"عفا الله عما سلف" ومع الاستبداد عبر شعار "استرجاع هيبة الدولة" الشيء الذي أدى إلى المزيد من استشراء الفساد، وتغول الدولة التي أصبحت بوليسية، واجتهادهم في تنفيذ تعليمات المؤسسات المالية الدولية والنظام المخزني دون أدنى مقاومة، والتي ورطتهم في ضرب مكتسبات الشغيلة والجماهير الشعبية، وتوقيع أمينهم العام على التطبيع الخياني مع الكيان الصهيوني، لتفهم إلى أي مدى فقدوا مصداقيتهم، مما اثر لا محالة على تقلص قاعدة مؤيديهم و داعميهم، وزاد الطين بلة إمعان النظام في اللعب على تناقضاتهم الداخلية، التي تحولت إلى شرخ قوي، أساسا مع عرقلة تشكيل بنكيران للحكومة بعد انتخابات 2016، واستبدالها بحكومة العثماني، وابتعاد حركة التوحيد والإصلاح عن الحزب للتبرؤ من حصيلته الكارثية، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤيديه من الحركة الإسلامية.

> إن المتتبع للوضع العام ببلادنا، يرمق دون عناء بان التجمع هو الأكثر تفضيلا سلطويا، وأن الطريق عبدت له ليكون في صدارة المشهد الانتخابي، ومن خلال تحركات رئيسه الواسعة لملاقاة ما يحشد له، والتي تسلط عليها أضواء قوية كاشفة

ولا مناص من الإشارة إلى إطلاق العنان لخصومه الأساسيين للقيام بكل الخروقات والتجاوزات، بما في ذلك التهجم على مرشحيه والتضييق عليهم على مرأى من السلطات التي لم تحرك ساكنا، وتدخلات هذه الأخيرة في مختلف العمليات لدعم منافسيه، وتقزيم تمثيليته.

ولا ريب بان ذلك أدى إلى الاندحار المدوي المشار إليه، بحيث حرمه حتى من القيام بدور المعارضة، لافتقاره لفريق نيابي.

• في الصعود الصاروخي للتجمع الوطني للأحرار.

منطق الأمور يفرض أن يكون هناك تراجع كبير للتجمع الوطني للأحرار، فهو شارك العدالة والتنمية في كل الحكومات، وتقلد قياديوه مناصب وزارية أساسية (المالية، الصناعة، والتجارة والخدمات،الفلاحة والصيد البحري)، ورئيسه الحالي لم يبرح الحكومة منذ 2007، وكان هدفا لحملة شعبية احتجاجية لا مثيل لها، طالت "شركة إفريقيا للمحروقات" المنسوبة إليه، ولفضيحة سرقة جيوب المواطنين، عبر اقتسام لوبي المجروقات الذي يتزعمه لما مقداره 17 مليار درهم، زيادة على انه أي التجمع يفتقد لقاعدة اجتماعية، وإلى أدرع تمكنه من التمدد داخل المجتمع و التأثير فيه، فمن أين استمد كل هذه القوة والطاقة للصعود بهذا الشكل اللافت و المحير؟

إن المتتبع للوضع العام ببلادنا، يرمق دون عناء بان التجمع هو الأكثر تفضيلا سلطويا، وأن الطريق عبدت له ليكون في صدارة المشهد الانتخابي، ومن خلال تحركات رئيسه الواسعة لملاقاة ما يحشد له، والتي تسلط عليها أضواء قوية كاشفة، واستغلال "جمعية جود للتنمية" للقيام بأعمال اجتماعية مختلفة اعتبرتها أحزاب عديدة دعاية انتخابية سابقة لأوانها، وخاصة إشراف رئيسها على توزيع مليون قفة في رمضان الفائت قيمتها ما بين 150 إلى 200 مليون درهم، حسب تقديرات بعضهم، ناهيك عن تجييش منابر ومواقع إعلامية متنوعة، وتوظيف حشود كبيرة في الدعاية الانتخابية والاتجار في الأصوات والبلطجة، والعزف الديماغوجي على المسالة الامازيغية، وتحويلها إلى ورقة انتخابية، مع تركيز الاستقطاب على الأوساط الشوفينية والمتصهينة، فضلا عن تواطؤ و دعم السلطة، كل هذا ساهم

يتبع ص 9

الانتخابات بين تمثيلية المواطن وتمثيلية المصالح الشخصية

نور الدين الرياضي

يعرف تمثيل المواطنين/ات في الجماعات والجهات والبرلمان بالمغرب تهافتا كبيرا من مجموعة ممن له مصالح شخصية وأهداف ذاتية مرسومة مسبقة وقابلة للتنفيذ في ظل الفساد والارتشاء والمحسوبية التي تعرفها هذه المصالح وقد نمت هذه المجموعات مع مرور الوقت وتجاوزت الأحزاب في تواجدها مما أصبح يصطلح بالأعيان والذين أصبحوا يتوفرون على هيكلة تتكون من جمعيات وفرق للعب ومجموعة من الأشخاص الذين يعملون في جميع المجالات ومنها الإعلام والدعاية.

فمثلا، بالنسبة للمنتخب الجماعي نجد الجميع يتفق على أن "المستشار الجماعي يمثل الساكنة في المجلس الجماعي الذي يسهر على تدبير شؤونهم العامة المحلية؛ وبالتالي فهو يساهم بشكل أو بآخر في هذا التدبير في إطار الصلاحيات التي يخولها له القانون وفي حدود اختصاصات الجماعة."

كما نجد أن الجميع يتفق على انه "لكي يضطلع المستشار الجماعي بأدواره كاملة لابد له من تواصل مستمر مع محيطه المجتمعي بما يتيح للفاعل المدني وللساكنة المشاركة في صنع مقررات وبرامج المجلس، وربما المساهمة في إنجازها وتتبعها"لكن الواقع يبين عكس ذلك حيث لا نرى أي اهتمام من هذا المرشح السابق بدائرته.

وتغيب المرافقة الحزبية من لدن أحزاب لا مطمح لها إلا في المناصب والمكاسب حيث صرح العديد من المنتخبين أن المراكز الأولى في الترتيب الجماعي تساوي عشرات الملايين، أما في المجالس الجهوية فحدث ولا حرج، كما أن التصويت على رئيس الجماعة والجهة يشوبه ومنذ سنوات التعهدات الكتابية و "الاختطاف والاحتجاز" الفندقي وفي الفيلات والمنازل المحصنة حتى بدء التصويت.

الفوضى تعم انتخاب مكاتب الجماعات والجهات:

رغم الحضور لرجال السلطة وبشكل كبير في كل انتخابات مكاتب الجماعات والجهات وخاصة الرئيس فقد شهدت جلها صراعات وسبابا وضربا بالكراسي والطاولات ومن ذلك مثلا ما شهده "انتخاب رئيس مجلس مقاطعة مولاي رشيد بالدار البيضاء،من فوضى وتدخل لعناصر

الأمن، بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني عقب غياب 15 عضوا من المستشارين عن الجلسة. وشهدت الجلسة مناوشات ومشادات كلامية وصراخا قبل أن تقرر السلطات تأجيل عملية انتخاب الرئيس ونوابه إلى موعد لاحق "

وبالهراويين" اضطر ممثل السلطات المحلية، إلى تأجيل جلسة انتخاب الرئيس وباقي تركيبة المجلس الجماعي، بعدما تعذر انتخاب الرئيس والمكتب بسبب الفوضى العارمة التي شهدتها قاعة الانتخاب.

ودفع هذا الوضع باشا الجماعة إلى تأجيل جلسة انتخاب الرئيس وباقي تركيبة المكتب غالى يوم أخر مع استمرار اعتصام إحدى الفرق."كما ساد الصراخ والتدافع انتخاب المكتب المسير لمقاطعة عين السبع حيث أغمي على إحدى العضوات نتيجة التدافع بعد إقفال الباب

وبجماعة حربيل "تطورت المشادة الكلامية إلى عراك بالأيدي، قبل أن يعمد بعض الأنصار إلى استعمال الأسلحة البيضاء والتراشق بالحجارة مما تسبب في تأجيل جلسة التصويت،"

وقد ظهر الصراع جليا وبشكل قوي في عزل عبد الوهاب بلفقيه الذي "كان مرشحًا سابقًا لحزب الأصالة والمعاصرة لرئاسة مجلس جهة كلميم واد نون ، لكنّ حزبه سحب ترشيحه لهذا المنصب "ولتصيبه رصاصات من بندقيته ولتتضارب الأقوال بين تصفيته وانتحاره.

النهج الديمقراطي يدعو الجماهير الشعبية الى تشكيل المجالس الشعبية :

وقد أكد حزبنا حزب النهج الديمقراطي على ان "هذه الانتخابات قد شكلت مناسبة لصراع ضار بين القوى الملتفة حول المخزن تتنافس فيما بينها لكسب رهان تنفيذ برنامجه المعد سلفا والمتمثل في ما يسمى بالنموذج التنموي الجديد كاستمرار لسياسات التقشف والتقويم الهيكلي. وعرفت استعمالا للمال غير مسبوق وأشكالا من التزوير من خلال اللوائح الفاسدة التي يتم اجترارها منذ عهد ادرسي البصري السيئ الذكر والمعالجة الالكترونية المخدومة للنتائج والتلاعب بالمحاضر ورفض تسليمها. كما عرفت ارتفاعا ملحوظا في منسوب العنف والبلطجة.

لقد عبرت هذه القوى عن منظور للسياسة والأخلاق منحط ومتعفن للغاية يعكس درجة عبادة المال والثروة والجاه والافتراس والاستغلال المكثف والنهب الذي يجسده المشروع المخزني على الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي.

أما حزبنا فقد قام بحملة مشرفة لمقاطعة هذه الانتخابات في الميدان وعبر وسائل التواصل الاجتماعي وتعرض للتعنيف والاعتقال طال قواعده وأطره القيادية وعلى رأسهم كاتبه الوطني.

وقد خلص بيان الحزب إلى دعوة عموم الجماهير الشعبية للعمل على تشكيل المجالس الشعبية للدفاع عن مطالبها في الأحياء التي تقطنها والتفاوض حولها مع الجماعات والسلطات المحلية.

تتمة مقال في سريالية الانتخابات المخزنية "مجلس النواب نموذجا"

في النتيجة الأسطورية المحصل عليها من طرفه.

• برلمان "الشكارة" بامتياز.

يعرف المخزن أن لعبته الانتخابية بارت، بحيث لم تعد تعني جماهير شعبية واسعة، وذلك بحكم التجارب المريرة السابقة، وأن إجراء انتخابات نظيفة من شانها الرفع من نسبة المقاطعة إلى مستوى قياسي غير مسبوق، لذا نظم كل الاستحقاقات دفعة واحدة، وأطلق العنان لكل الوسائل التي من شانها الرفع من نسبة المشاركة فيها، و لعل الوسيلة الأنجع، والكفيلة بالإنقاذ النسبي للموقف، هي القمع الشرس للأصوات المقاطعة، وفتح باب الاتجار فيها. و بما أن الدعم المالي المقدم للأحزاب المشاركة غير كاف للايفاء بالغرض، وأن الانتخابات تخدم في أخر المطاف مصالح الكمبرادور وكبار الملاكين العقاريين و الأعيان، فقد تم الاعتماد عليهم على نطاق واسع، بغض النظر عن ذوي السوابق منهم، و هكذا نجدهم في اغلب الحالات قد تصدروا لوائح الأحزاب بشراء التزكيات، وحولوا الانتخابات إلى سوق حقيقية للاتجار والى حلبة للمواجهات بين المتنافسين، وأمامهم وجد ذوو الإمكانيات المالية المتواضعة، أو من يريدون القيام بحملات نظيفة، أنفسهم كالأيتام في مأدبة اللئام، بحيث استحوذوا على الأغلبية الساحقة من المقاعد، محولين القبة إلى مرتع لأصحاب "الشكارة" كما يسميهم عامة الشعب.

• في تأثيث الغرفة والتغيير من الداخل.

لم يفت مهندسو الانتخابات المخزنية التفكير في تأثيث قبة البرلمان، لتمكين أقصى ما يمكن من الأحزاب من التواجد فيها، وللقول بتزكيتها على نطاق واسع، ولتسويق صورة "الانفتاح و التقدم" عبر الرفع من تواجد المرأة فيها، وقد لعبت اللوائح النسائية الجهوية المبنية أساسا على الترتيب وليس على التنافس، والقاسم الانتخابي الذي اعتبرته فيدرالية اليسار قبل انسحاب الحزب الاشتراكي الموحد منها "ريعا سياسيا" دورا في ذلك، و لولا هذين العاملين لما كان لهما تواجد بها. وأتساءل، لماذا لم تعلن ممثلاتهما عن انسحابهما منها، ما دامت إطاراتهما تعتبر ذلك ريعا سياسيا؟ وكذا للاحتجاج على التزوير الكبير لإرادة شعبنا.

إن ما أثبتته التجربة الحالية، كما التجارب السابقة عن استحالة التغيير من الداخل في إطار تحكم المخزن فيها، ويكفي النظر إلى مصير الاتحاد الاشتراكي، و التقدم و الاشتراكية و جبهة القوى الديمقراطية لاستخلاص الدروس و العبر، و قد جاء بيان فيديرالية اليسار مزكيا لذلك، إذ اعتبرها"أسوأ "انتخابات عرفها المغرب في العقدين الأخيرين، لما شابها من خروقات سافرة أفرغتها من أي محتوى ديمقراطي، و جعلها آلية لإعادة هيكلة المشهد السياسي، بما يحافظ على التحكم في المؤسسات المنتخبة.

خلاصة:

دون التخلص من المخزن، وإقامة نظام وطني ديمقراطي شعبي، لن تكون هناك تمثيلية حقيقية لشعبنا، والتخلص من المخزن لن يتم أبدا من داخل مؤسساته المتحكم فيها من طرفه، بل من خلال النضالات الميدانية المنظمة لشعبنا.

مداخلة الرفيق محمد هاكاش في ندوة "الانتخابات في المغرب وسؤال الديمقراطية"

إن هذا الموضوع تتجلى أهميته في كونه يندرج في إشكالية كبرى وهي إشكالية " العمل والتمثيل الديمقراطي" أو العمل والأخلاق الديمقراطية **Travail et éthicité démocratique**وهذا يدفعني إلى أن أسجل في البداية انه في بلد اختار نمط إنتاج أو نموذج تنموي رأسماليو ليبيرالي تبعي احتكاري مخزني حيث الرأسمال/ "مول الشكارة " هو السيد والعمل /العامل هو العبد المسخر لجمع الأرباح والثروات لصالح "مول المال" مقابل اجر هزيل لا يرقى حتى للحد الأدنى القانوني للأجور الذي تحدده الدولة(حسب صندوق الضمان الاجتماعي 45 من المصرح بهم يتقاضون اقل من الحد الأدنى للأجور) وفي ظروف شغل قاسية وقهر مستمر وعيش مذلول. الرأسمالي يتعسف ويعنف ويطرد بدون سبب ولا يتم تحريك أي متابعة ضده بالمقابل نرى مئات العمال يجرجرونهم في المحاكم لأبسط شكاية كيدية قدمها ضدهم الباطرونا الرأسمالي. وهنا يتضح للجميع أن العاملات والعمال في بلادنا آخر من يتمتع بالديمقراطية من اجل الدفاع عن مصالحهم وان الرأسمال هو الذي يتحكم في الديمقراطية ويعطي منها فقط ما فرضته ميزان القوى ونضالات الطبقة العاملة ووحدتها.لا شك أن الجميع سيتفق معي إذا توقفت عند هذا الحد لأجعل من هذا خلاصة تدخلي.

لاكن رغم ذلك لابد من إطلالة سريعة على الانتخابات المهنية للمأجورين لنرى إلى أي حد ما قلته صحيحا.

وقبل أن أتطرق إلى أهم مميزات وعناصر هذه الانتخابات أريد أولا أن أتساءل معكم ومعكن " لماذا في الأصل تم اعتماد مناديب العمال وإصدار ظهير **1962** رغم تواجد النقابة التي في الأصل الأداة المسئولة على التأطير الاجتماعيللماجورين (رغم أن مهمة التأطير تم حذفها في دستور 2011) والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية وتم إحاطة مناديب العمال بالتسهيلات مع إجبارية تواجدهم في المقاولات التي شغل 10 عمال وأكثر. في نظري أتت مناديب الأجراء في مسلسل ضرب الوحدة النقابية وإضعاف دورها الاجتماعي والسياسي. وهذا يتضح من خلال مدونة الشغل التي لا تسمح بوجود ممثل نقابي في المقاولة إلا إذا كانت هذه الأخيرة تشغل 100 اجيرفأكثر علما أن نسبة المقاولات التي تشغل هذا العدد ضئيلة، أما مندوب الأجراء فيمكن أن يتواجد في المقاولة كيفما كان العدد .لقد اتضح للمخزن، وفي وقت مبكر وهو يرتب أوراقهن النقابة تشكل المدرسة الأولى للصراع الطبقي وتوحيد قوة الأجراء وتنظيمهم وبالتالي كان خلق اللجن الإدارية المتساوية الأعضاء ومناديب العمال احد الطرق لإضعاف العمل النقابي مصحوبا طبعا بتشتيت الوحدة النقابية باسم التعددية التي تم التسويق لها باسم الديمقراطية.

بعد هذا التوضيح هذه بعض النقط أو العناصر التي تميز انتخابات مناديب الأجراء:

1 - اللامساواة في نسبة التمثيلية وفي القانون المنظم وفي الإشراف على الانتخابات

فنسبة التمثيلية غير متساوية حيث من جهة نلاحظ أن هذه النسبة عالية في الإدارات العمومية ومنخفضة في المؤسسات والمنشات العمومية في القطاع الخاص. إذا أخذنا مثال وزارة الفلاحة سنلاحظ أن نسبة التمثيلية لدى الموظفين/ات هي 37/1 ، وان هذه النسبة بالنسبة لمستخدمي/ات وكالة المحافظة العقارية هي 445/1. أما بالنسبة للقطاع الخاص الذي يقارب عدده 4 مليون والذي يمثله **38763** مندوب أي **100/1**، فانه بالإضافة إلى حرمان جزء كبير منه من الانتخاب (أن عدد المؤسسات المحصية هي 24414 هذا يعني، حسب قانون الشغل، أن الأمر يتعلق بالمؤسسات التي تشغل أكثر من 10 أجراء فقط. لأن هذا العدد لو ضمناه أو أضفنا له المؤسسات التي تشغل أقل من 10 أجراء لوصلنا لأكثر من مليون

مؤسسة)،فانه كذلك يتميز باللامساواة بين قطاعاته(عدد مندوبي الأجراء في التعليم الخاص (10.32) يفوق عدد مندوبي الأجراء في قطاع الإيواء الفنادق والمطاعم (5.54 في المائة) رغم أن عدد هذا القطاع يفوق بكثير عدد المؤسسات التعليمية بالقطاع الخاص).

ويمكن الإشارة إلى أن عدد مناديب جميع الإدارات العمومية (3838) يساوي تقريبا عدد مناديب الجماعات المحلية(3760). حرمان عدد كبير من الأجراء من العملية الانتخابية، خاصة مع كثرة المؤسسات (التي تشكل 85 في المائة من النسيج ألمقاولاتي الوطني)نجد أن انتخابات اللجان الثنائية في القطاع العام تشمل كل الموظفين في جميع إدارات الدولة.

أما بالنسبة للامساواة القانونية فان انتخابات الأجراء بالنسبة للموظفين تخضع للوظيفة العمومية أما القطاع الخاص فيخضع لمدونة الشغل، وقطاع المناجم يخضع لقانونه الخاص وهذا تنتج عنه اختلاف فيما يخص الإشراف.

> وأخيرا يتضح أن الطبقة العاملة مقصية من التمثيل الديمقراطي وفاقدة للكلمة في ظل هيمنة رأس المال والأثرياء،وتأتي الحكومة الجديدة برئاسة احد اكبر أثرياء البلد لتأكد هذا الاستنتاج. الطبقة العاملة ستواجه حكومة الباطرونا والأثرياء والمقاولين والمستثمرين

2 - أن نسبة 35,51 في المائة مندوبين بدون انتماء نقابي (24429) **بزيادة** 1,69 في المائة مقارنة مع انتخابات 2015 وإذا أضفنا إلى هذا العدد الضخم مناديب التحقوا بلائحات النقابات رغم أنهم لا علاقة لهم بالنقابة فان هذا يعطينا خزان ضخم يمكن استعماله حسب رغبات المخزن. وهذا العدد من اللامنتمين يتواجدون أكثر في القطاع الخاص والجماعات المحلية وبالنسبة للنساء (**كما يلي:** بدون 25 ، امش 13، وكدش 10) وفي الأطر: 17 بدون، و 10 امش، وكدش 10. أما فيما يخص المستوى الدراسي: الباك فما فوق، 36 بدون، وامش 26، وكدش 20

3 - الترشيح الذكوري: 80 في المائة رجال،و20 في المائة نساء

الشباب البالغ بين 20 و30 سنة بنسبة 12.67 في المائة أي ما مجموعه فقط 4911 مندوبا شابا للأجراء.

4 - هاجس الولوج لمجلس المستشارين ويتم تحريك الآلة الحزبية في هذا المجال.مثال العمال الزراعيين قبل 2009 وهنا يستعمل خزان اللامنتمون. لا تجعلوا من مؤسسة مندوبي الأجراء مطية للوصول لمقاعد الغرفة الثانية.

5 - تركيبة مجلس المستشارين. العدد120: 72 للجماعات...، 20 للغرف، 20 للنقابات، 8 نقابة المشغلين CGEM. وهنا نلاحظ، أن أغلبية الأعضاء تنتمي إلى الباطرونا. أما إذا انتبهنا لنخبوية أعضاء النقابات حيث لا يوجد أي عامل ولاحظنا التشتت (7 نقابات في المجلس السابق) وسجلنا غياب الاستقلالية عن الأحزاب والباطرونا، فيمكن أن نخلص إلى أن الطبقة العاملة لاصوت لها في المجلس. أما إذا علمنا أن القرار الأخير والنهائي والحسم بمشاريع القوانين،يبقى في يد مجلس النواب فانه لو افترضنا تواجد تمثيلية عمالية حقيقية فإنها تبقى بدون تأثير في مسار التشريع.**(انظر المادة 48 من قانون مجلس المستشارين)**

وأخيرا يتضح أن الطبقة العاملة مقصية من التمثيل الديمقراطي وفاقدة للكلمة في ظل هيمنة رأس المال والأثرياء،وتأتي الحكومة الجديدة برئاسة احد اكبر أثرياء البلد لتأكد هذا الاستنتاج. الطبقة العاملة ستواجه حكومة الباطرونا والأثرياء والمقاولين والمستثمرين.

ويبقى الجواب على كيف يمكن تحقيق ديمقراطية حقيقية تضمن للطبقة العاملة مشاركة فعالة وفاعلة إشكالية سياسية وتحقيقها رهين بوحدة اليسار المرتبط بمصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين والمهمشين والمقصيين من الشعب والمدافع على مطالبها والمناضل من اجل القضاء على الاستغلال.

والأكيد انه لا ديمقراطية حقيقية في ظل تهميش الطبقة العاملة واستمرار إعطاء الأسبقية للأرباح على حساب الأرواح كما كشف عن ذلك وباء كورونا . وطبعا ونحن نتطرق لانتخابات الأجراء يجب أن نلتفت إلى الوضع النقابي الذي أصبح يتآكل ويفقد قوته واستقلاليته وتضعف تمثيليته، ليعمل اليسار على تحقيق وحدة العمل النقابي ليستعيد دوره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وفي هذا الإطار سيتم ولا شك إعادة النظر في منظومة انتخابات الأجراء في اتجاه تحقيق تمثيلية عمالية حقيقية.

من تنظيم الجامعية المغربية لحقوق الإنسان ، بتاريخ الخميس 30 شتنبر 2021

ازمة الديمقراطية البورجوازية

بوتبغى الحسين

مفهومي الديمقراطية والديكتاتورية من اسهامات العلوم السياسية البورجوازية، تعبر عن مضامين تبلورت عبر تطور النظام الرأسمالي. وكونها من ابتكار البورجوازية لا يعني اننا سنستغني عنها، بل المطلوب هو تدقيقها وإرساء فهم صحيح لها. فالنظام البورجوازي منذ بداياته الأولى جعل من تحرير الانسان من قيود الفيودالية ضرورة ملحة. فالتاجر الذي رغب في بيع بضاعته بأوسع المناطق الجغرافية، كما الصانع الذي يود تشغيل مستخدميه بكل حرية، كانوا كلهم في حاجة ماسة للديمقراطية والحرية.

ان الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه، والحديث عن اشكال هذا الحكم يستوجب القيام بتحليل نقدي للدولة ككيان وللإمكانيات التي تخولها الديمقراطية للشعب ولمن يمثلونه من منتخبين لتحديد الصالح العام والمشاركة في مراقبة تدبيره. فالهدف من الديمقراطي هو وضع حد لقانون الاستقواء وللتراتبية الاجتماعية وتعزيز قيم العدالة الاجتماعية والحرية. وتقييم الديمقراطية هذه يقتضي الأخذ بعين الاعتبار نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات، ومدى نجاعة أساليب المشاركة هذه

البورجوازية الناشئة رغبت في كسر الاغلال التي تكبلها بها الفيودالية فاضطرت للاستعانة بدعم الشعب، فرفعت شعار الحرية ودافعت عن الحق في المشاركة في الاقتراع العام بالنسبة للجميع. وبالفعل تحقق لها ذلك وكان بمثابة إنجاز كبيرا وانتصار لها. فبعد ان كانت الانتخابات تمر في غياب الشعب كما هو الحال عند الاغريق، اصبحت في ضل النظام البورجوازي "ديمقراطية مع الشعب" منحت بموجبها الطبقات الشعبية الحق في التصويت لكن لم تحرر رغم ذلك من الهيمنة البورجوازية والاستغلال.

تطورت البورجوازية وهيمنت الشركات الاحتكارية الكبرى في المرحلة الامبريالية، فاحتدمت التناقضات بين الرأسماليين من جهة، وباقي الطبقات والفئات الشعبية من جهة أخرى، فأصبحت هذه التناقضات تهدد طبقة الرأسماليين لان العمال وباقي الطبقات الشعبية أصبحوا يتمتعون بحرية التجمع والتنظيم والتعبير، بالرغم من محدوديتها. ومع استمرار النظام الرأسمالي المالي والصناعي في التمدد ليكتسح كل العالم، بدأ في نفس الوقت يتنكر لكل شعارات الحرية والديمقراطية التي رفعها سابقا. والملاحظ خلال هذا التطور هو ان هذا النظام مر بعدة أزمات، وفي كل مرة يتمكن الى حد ما من التعافي من الاقتصادية منها، غيران الديمقراطية، وبعد بدايات مشجعة، دخلت في تراجع مستمر. فالديمقراطيات البورجوازية اليوم، وعلى رأسها متزعمتها ألأمريكية، تمر بمرحلة من الوهن انكشفت معها ثغراتها وأدت بها، في كثير من بقاع العالم، للانحراف عن مقاصدها الاولى. هذا الوضع جعل الكثير من قادة العالم الرأسمالي أنفسهم يفكرون جديا فيما سيشكله هذا الانزياح من تهديد على مستقبل الرأسمالية.

وتأثيرها في تدبير الشأن العام ومجالات المشاركة نفسها. وقد تتم هذه المشاركة بداية عبر النقاش الجاد والمثمر لكل الأمور المتعلقة بالشأن العام بين عامة المواطنين، هذا النقاش الذي ينبغي ان تؤطره قيم التضامن والتوفيق فيما بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة وفي أطار التفاهم والتعايش السلمي. كل هذا من شأنه ان يساعد على اتخاذ قرارات أكثر عدلا ومقبولة لدى الجميع، وتجدر الإشارة الى ان الديمقراطية هي حديثة نسبيا، فحتى عهد قريب كانت المرأة محرومة من التصويت كما كانت الديمقراطية تختزل في بلدان كثيرة، حتى يومنا هذا، في الاكتفاء بإيداع أوراق التصويت بصناديق الاقتراع وبعدها تحتكر المؤسسات المنتخبة الديمقراطية فتمارس عملها بعيدا عن الشعب، رافضة لأي مشاركة او مراقبة شعبية لهذه الممارسة.

اليوم يثير انتباه المتتبع لوضع "الديمقراطية مع الشعب" عدم اكتراث غالبية المواطنين بالديمقراطية التمثيلية ويتضح ذلك عند تفحص نسبة العزوف عن المشاركة في التصويت التي تتزايد سنة بعد أخرى، ونفس الوضع تمر به الأحزاب التي تسجل انسحابات متتالية للمنخرطين فيها. فمعنى المسؤولية والواجب شبه غائبين بالمجتمعات الحالية التي تضخمت فيها الانا والحقوق الفردية فدفعت بالناس للاهتمام أكثر بشؤونهم الفردية الخاصة وضربت بعرض الحائط كل ما يمت للصالح العام بصلة. وقد ساهم في هذا الوضع ازمة الثقة بين الشعب وممثليه المنتخبين، وهو ما يؤشر على افلاس الديمقراطية التمثيلية. فمند زمن يلاحظ احجام المواطنين بل كرههم للمؤسسات التمثيلية وللنخب السياسية، وهذا امر خطير على الدولة والمجتمع. فاستطلاعات الرأي تبين ان السياسيين في اعين العامة هم مجرد فئة انتهازية تدافع على مصالحها الشخصية ومصالح طبقات أصحاب المال والسلطة. وساهمت وسائل الاعلام، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، على تعرية هذه الفئة والتعريف، على نطاق واسع، بحبائلها وفسادها. غير ان هذا الجانب لوحده غير كاف لتفسير ازمة الديمقراطية التمثيلية. فهنالك جانب آخر يتعلق بفقدان المنتخبين ديمقراطيا لكل سلطة ولكل تمثيلية خولتها لهم صناديق الاقتراع في ظل النفود القوي والمتعاظم لبارونات المال المتحكمين في الاقتصاد والسياسة وأصبحوا "النخبة الجديدة للتمثيلية الاجتماعية". ان إدراك هذه الحقيقة اليوم من طرف اغلبية المواطنين جعلهم يفقدون الثقة في الطبقة السياسية وفي قدرتها على تدبير الشأن العام.

كان انهيار الاتحاد السوفييتي مناسبة لكتاب ومفكرين بورجوازيين لإبداء تفاؤل زائد بخصوص الديمقراطية الليبرالية وحرية السوق التي اعتبرت حينها الأفق الوحيد للتطور السياسي بالعالم. غير ان سنوات قليلة بعد ذلك، بدأت تصل من دول عدة مؤشرات تنبئ بتصاعد مطرد لليمين المتطرف كما هو الحال ببلجيكا آنذاك، وبفرنسا مع الجبهة الوطنية او بإيطاليا مع "برلوسكوني". وبعد ثلاثين سنة عن سقوط حائط برلين وقعت احداث اجتماعية وسياسية دفعت للاعتقاد اننا نمر بمرحلة تراجع للديمقراطية البورجوازية. فالمبادئ الليبرالية الموروثة عن الحرب العالمية الثانية تعرف نوعا من التفتت ما جعل البعض يعتقد ان ازمة الديمقراطية الليبرالية هي ازمة بنيوية وليست ظرفية. فغالبية الدول الغربية اليوم تحتضن مؤسساتها المنتخبة تمثيليات لليمين الشعبوي وهو وضع لا يقتصر على أوروبا الغربية فحسب بل يمتد لكل دول العالم من أمريكا الى الهند والبرازيل وتركيا وتونس وغيرها.

إن الديمقراطية البورجوازية تعاني من عطب كبيرا كانت ورائه عوامل عدة منها الازمة البنيوية للاقتصاد الرأسمالي والعولمة النيوليبرالية التي تسببت في حروب مدمرة كثيرة وأدت لإعادة توطين الشركات الصناعية الكبرى حيث توجد اليد العاملة الرخيصة ما تسبب في تسريحات للعمال وتجميد الأجور وجعل الطبقات الصغيرة والمتوسطة تتدحرج نحو الأسفل، وهي تعيش اليوم في قلق شبه دائم بعد ان فقدت الامل في المستقبل. من جانب آخر انضافت الازمة الصحية الحالية على أزمة 2008 وآثارها المستمرة فتفاقمت الاوضاع أكثر و سمح لقوى اليمين المتطرف بتوظيف مواضيع الهجرة وطلب اللجوء والقضايا الثقافية-الهوياتية في معارك انتخابية بهدف استمالة الطبقات الشعبية المتدمرة من الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية الكارثية الناتجة عن سياسات القويم الهيكلي التي تبنتها الحكومات المتعاقبة على دواليب الحكم في السنوات الاخيرة.

إن الحركة العمالية في مثل هكذا وضع قادرة على المساهمة على الخروج من الازمة القائمة وذلك بتوضيح ما تشكو منه الديمقراطية التمثيلية من نواقص ترجع اساسا لتصور شكلي للحقوق والحريات عوض ان تقوم على الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين والمؤسسات الضامنة لهذه الحقوق. وفي نفس المنحى على هذه الحركة ان تعمد لتوضيح أساليب الهيمنة الطبقية واقامة أوراش يعهد اليها صياغة بدائل تقوم على استيعاب القوانين المتحكمة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتحويل هذه الاوراش لمدارس للديمقراطية والتحرر تعكف على صياغة البدائل المجتمعية.

ماذا تعني لنا المشاركة السياسية للنساء

زهرة أزلاف

يستغرب البعض لما يطلع على تجارب التاريخ حيث يقرأن النساء كن في طليعة تفجير العديد من الانتفاضات أو الثورات مثل ما حدث في كمونة باريز أو الثورة البلشفية أو في عدة أنحاء من العالم كما كن أيضا في طليعة العديد من الحركات الاجتماعية، فالمرأة هي أول معني بالقضاء على المجتمع الطبقي لان ذلك يفتح لها المجال لنيل باقي الحقوق واسترجاع مكانتها التي ضاعت مع تقسيم العمل والملكية الخاصة.

وتظل المرأة عامة، والعاملة والكادحة خاصة، تبعد عن المواقع القيادية وعن إدارة الإنتاج والملكية وهو ما يعمق معاناتها. لكنها تجسد مشاركتها في مجموعة من الانتفاضات الشعبية وانخراطها في كل مجالات النضال إلى جانب العامل .

كما أن النساء أكثر عرضة للاضطهاد والاستغلال فقد قال عنهن ماو تسي تونغ :" يحملن على اكتافهن عبئ الاضطهاد

أكثر من الرجال، اذ بينما يواجه هؤلاء ثلاث جبال من الاستغلال، تواجه النساء أربعة، لان الرجال يستغلونهن أيضا". إن المرأة تتعرض للاضطهاد داخل البيت وفي المجتمع. هذه المعاناة تجعل منها قوة تثوير العمل و تعميق الوعي إذا ما توفرت لها الشروط الذاتية والتحمت بالقوى المناضلة والتقدمية. وقد يتقدم وعيها خطوات هائلة لما تجد من يساعدها على الفهم لأسباب اضطهادها و كيف تواجهها. أما إذا انتفى هذا الشرط فيحدث فعلا أن تتحول المرأة إلى نقيض ذلك.

1 - المشاركة السياسية للمرأة

إن مفهوم المشاركة السياسية يندرج في إطار التعبير السياسي والشعبي وتسيير الشأن العام من قبل أطراف المجتمع سواء النساء أو الرجال، وهي أرقى تعبير للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي والمؤسسة.

وتعتبر المشاركة في المجال السياسي حجر الزاوية في إعادة تركيب نظم السلطة وإتاحة الفرصة للجماعات المختلفة للمشاركة عبر آليات الديمقراطية أي الانتخاب. إن حق المشاركة السياسية هو من أهم الحقوق لأنه يساهم في صنع القرار واتخاذه.

يقول لينين : **"طبيعي جدا أن يتحدث الليبرالي عن الديمقراطية أما الماركسي فلن ينسى أبدا أن يطرح السؤال التالي : لمصلحة أي طبقة؟"**

كما تقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدرتها على دمج النساء في قضايا المجتمع العامة والخاصة، وتعزيز قدراتهن للمساهمة في العملية التنموية فيه. ولا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة، بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

إن مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية في بلد ما وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة.

2 - مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية

إن أي تغيير لوضعية المرأة يستلزم تفعيل حقيقي لمبدأ الديمقراطية تلك التي تربط الديمقراطية والمساواة بدستور ديمقراطي يضمن المساواة بدون قيد أو ثوابت.

في المغرب ، الدستور لا ينص صراحة وبشكل مباشر على المساواة في القانون بين النساء والرجال إنما ينص على المساواة أمام القانون فقط، مع وجود العديد من القوانين التي تكرس التمييز ضد المرأة خاصة في الحقوق المدنية.

كما نلاحظ انه بالرغم من كل الخطابات حول "عالم المرأة" ، وبالرغم من جميع القوانين التي يزعمون أنها تضمن المساواة، تظل في بلادنا شريحة النساء المستضعفات دون موقع لهن في الإعراب السياسي و الحقوقي في مقدمة هؤلاء النساء ،العاملات في البيوت و في الحقول و في المزارع وفي الورشات السرية للخياطة بالمدن الكبرى و في الضيعات و في المتاجر والمقاهي والمطاعم ، والمشردات... وتبقى هذه الشرائح من المجتمع هي الضحية رغم كل التغيرات والتحولات التي تعرفها البلاد.

وتظل النساء ولفترة طويلة بعيدة عن المجال السياسي الحقيقي، ألا وهو انخراطها الفعلي في التغيير (خاصة داخل الأحزاب التقدمية، و في النقابات الجادة)، ولا يتم الاهتمام بها إلا في فترة الاستحقاقات الانتخابية من أجل الحصول على صوتها.

إن الوضع الحالي يطرح تساؤلات من نوع جديد بشأن نسبة مشاركة المرأة في المؤسسات المخزنية ومستوى أدائها وكيفيته، ومدى قدرتها على التأثير في الحياة السياسية، ومدى صلتها بالنضال القائم من أجل الحريات العامة وحقوق الإنسان.

السؤال المطروح : هل النساء المنتخبات في المؤسسات المخزنية (المجالس المحلية والجهوية و البرلمانية) لديها القدرة بإحداث تغيير بالنسبة لقضايا النساء المطروحة في المجتمع المغربي؟

هل مساهمة النساء وولوجها إلى مواقع القرار سواء في الحكومة أو البرلمان مؤشر للديمقراطية وتحقيق مطالب النساء أم انه رهان واهم يدخل ضمن هدف تلميع صورة الديمقراطية للمغرب (ديمقراطية الواجهة) ويصبح فقط آلية للتسويق السياسي مستجيبا لضغوطات خارجية فقط؟

هل استفادت المرأة المغربية من حضورها في المؤسسات المخزنية و كانت مؤثرة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي و الوطني سابقا؟

ماهي الاختيارات والسياسات والتوجهات التي ستنفذها النساء المنتخبات وما هي علاقتها بمصالح العاملات والكادحات والفلاحات الفقيرات والمعطلات عن العمل، وعموم النساء ؟

ثمة الكثير من الأسئلة يتم الإجابة عنها من خلال التقييم الفعلي للظروف التي تعيشها المرأة العاملة و الكادحة حاليا وخاصة في ظل جائحة كورونا **" كوفيد 19 "**.

إنّ الجواب واضح فما دامت ستنفّذ سياسات وتوجهات وتعليمات الكومبرادور و ملاكي الاراضي الكبار والعقاريين، فمعنى ذلك أنها ملزمة بتنفيذ توجهاته الاستبدادية في المجال السياسي. كما أنها ملزمة بمواصلة تنفيذ نفس الخيارات الرأسمالية الليبرالية المتوحشة المكرسة للتبعية والتفقير والتهميش والنّهب التي تتبعها الطبقة الحاكمة.

3 - ما هو البديل؟

يجب أن يبدأ النضال من أجل مصالح النساء في أماكن العمل، من أجل تنظيم العاملات في النقابات (النضال في سبيل أجور وظروف عمل لائقة ...) وتطوير وعيهن. وتبقى المسؤولية الرئيسية في دعم النضالات العمالية وتاطيرها وتوفير سبل نجاحها وتطورها على عاتق القوى النقابية الديمقراطية والسياسية اليسارية وعلى الخصوص الماركسية من خلال الارتباط بالطبقة العاملة وتشجيعها على التنظيم والانخراط في العمل النقابي ومساعدتها على اكتساب الوعي الطبقي ونشر الفكر الاشتراكي وسطها، وتعبئة عناصرها الطلائعية للمساهمة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين المعبر السياسي عن مطامحها وقائدها في التغيير الثوري للأوضاع القائمة وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق الاشتراكية.

ضرورة تعزيز مشاركة وقيادة المرأة على جميع المستويات، خاصة النساء العاملات والفلاحات الفقيرات والكادحات المهمّشات، يعد من مهام القوى التقدمية و ذلك بخوض النضال ضد الاستغلال و الاضطهاد والتمييز والتهميش .

إن المهمة اليوم ليست تعبئة النساء والرجال حول قضية المرأة وفقط وإنما النضال من أجل إيجاد وإبراز مناضلات قياديات للحركة الجماهيرية وكوادر قيادية متمرسة في النضال الثوري، وذلك بارتباط وثيق مع بلورة وتجسيد مهام تطوير حركة نسائية ذات قاعدة جماهيرية شعبية وذات نفوذ وتأثير على مجرى الصراع الطبقي ببلادنا.

إن الطريق الوحيد لتحقيق التحرر الحقيقي للنساء – وجميع فئات المجتمع المضطهدة الأخرى- يمر عبر النضال من أجل إسقاط الرأسمالية واستبدالها بالاشتراكية، ذلك النظام الذي يمكنه أن يضمن الحرية الحقيقية لكل من الرجال والنساء، مما يتطلب بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ونعتبر هذا البناء الشرط الأساسي لتحقيق التغيير المنشود.

في واقع المغرب الحالي المساهمة السياسية ليست المشاركة في المؤسسات المخزنية ، بل هي الانخراط الفعلي في سيرورة التغيير الثوري لبناء مغرب جديد يضمن المساواة الفعلية.

وأحسن ما نختم به هو مقولة ماو تسي تونغ:" **إن المرأة نصف السماء و عليهن انتزاع النصف الآخر**". فهذا يستلزم وجوب وضعها في صلب التغيير الثوري المنشود ببلادنا.

استغلال الشباب في "الانتخابات"

محمد متلوف

شهد المغرب في الثامن من شتنبر 2021 عملية انتخابية فريدة عن سابقاتها بانتخاب الجماعات الترابية من جماعات محلية ومجالس الجهات وكذلك انتخاب مجلس النواب في يوم واحد وعبر ورقتين فريدتين، مراهنا على نجاح هذه العملية بالمشاركة المكثفة للناخبين والناخبات وخاصة في صفوف الشباب الذي يشكل نسبة 43 في المائة من مجموع سكان المغرب، كما أثبتت هذه العملية الانتخابية غياب القاعدة الشبابية للأحزاب السياسية بمغرب اليوم وخاصة الشبيبات الحزبية لمعظم التنظيمات السياسية المشاركة في هذه العملية كنتيجة حتمية لتخليها عن دورها التكويني والتاطيري لهذه الفئة العمرية الواسعة في المجتمع، سواء عبر احتضانها بالمقرات عبر طول السنوات مع القيام بأنشطة ترفيهية دالة من موسقى جادة وملتزمة وأنشطة رياضية ومسرحية، أو من خلال تنظيم المخيمات وإقناع الشباب بالمبادئ الحزبية والتصور العام، والمطالب العادلة والمشروعة التي تعتبر حقوقا وليست إمتيازات عوض إستغلال الشباب إنتخابيا على رأس كل خمس أو ست سنوات.

هذا إن دل على شيء فإنما يدل على الفشل الدريع للأحزاب السياسية الإدارية وتلك التي تدور في فلكها بإقناع الشباب والشابات في الانخراط بصفوفها لغياب الديمقراطية الداخلية والدور التوعوي التاطيري وغياب مرجعيات وتصورات عامة تعكس انتظاراتهم وانتظاراتهن باستثناء بعض القوى الوطنية التقدمية والديمقراطية التي جعلت من مبدأ المساواة والجماهيرية كأس لبناء التنظيم وتحتضن كل الطبقات الشعبية المقهورة من طلبة معطلين فلاحين وعمال إلى جانب باقي القوى المسحوقة والتي تناضل إلى جانبها في كل وقت وحين وبشكل شبه يومي دون أدنى فكرة في إستغلال الشباب إنتخابيا رغم المنع والقمع والمضايقات التي تحابه بها من قبل القوى المخزنية.

وللإشارة فقد أصبح معظم شباب مغرب اليوم مقتنع بأن لا جدوى من أحزاب صنيعة المخزن والتي أبانت عن فشلها الدريع في تحقيق الديمقراطية والتنمية المنشودة منذ بداية الستينات من القرن الماضي، مما دفع بالبعض منهم ومنهن لإختيار فضاءات أخرى للتعبير عن سخطها وغضبها ورفضها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ...الخ، وهكذا أختار الملايين من الشباب الملاعب الرياضية لرفع شعارات تطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وتطالب بإسقاط الفساد والاستبداد بل وتغنت حتى بقضايا الشعوب المقهورة، كالقضية الفلسطينية والتي وصل صداها للعالمية بكل المدن والقرى بل وحتي المداشر عبر الالترنت بل وحتى الحركة التلاميذية خرجت في مسيرات غاضبة ووقفات إحتجاجية رافعة شعارات قوية من قبيل (جيل 2000 ماشي عبيد)، الأمر الذي أعطى رسائل واضحة للأجهزة المخزنية بأن جيل الألفين الذي سيشكل قاعدة انتخابية كبيرة لإنتخابات الثامن من شتنبر 2021 غير واضح المعالم ولا التوجهات بعد فشل الأحزاب الإدارية ومن يدور في فلكها في استقطابهم.

من هذا المنطلق ستبدأ أولى طرق استغلال الشباب إنتخابيا عبر المسماة جمعيات رياضية في مختلف الرياضات، وخاصة كرة القدم حيث ساهم مسيروها في أولى خطوات الإستغلال بتسجيل الشباب والشابات المنخرطين والمنخرطات والمقربين منهم ومنهن بعد استفادت هذه الجمعيات من أموال طائلة من خلال الدعم من المال العام والخاص ،وانتقلت بعد ذلك عملية إستغلال الشباب إنتخابيا من خلال ترشح غالبية رؤساء هذه الجمعيات وأعضاء مكتبها المسير ومنخرطيها في هذه العملية الإنتخابية سواء كوكلاء لوائح او ضمن لوائح أخرى لمختلف الأحزاب الإدارية ومن يدور في فلكها، بل ولتأكيد هذا الإستغلال الإنتخابي للشباب الرياضي، إقدام مجموعة من رؤساء أكبر النوادي الرياضية وخاصة الكروية الترشح في كل من الدارالبيضاء والرباط والمحمدية ...الخ لضمان مشاركة بل إستغلال الشباب إنتخابيا وفعلا فاز هؤلاء الرؤساء وولجوا قبة البرلمان وتربعوا على رأس مجالس جماعات ترابية ومجالس الجهات.

ونفس الإستغلال الإنتخابي للشباب الرياضي مس الشباب الفني عبر ترشيح فنانين وفنانات في مختلف الفنون الجميلة التي أقحمت في معادلة خاسرة عبر الزج بمحبيها في مسرحية إنتخابية فريدة من نوعها ولن تكون نهايتها إلا درامية لأن

الفن رسالة إنسانية وليس لعبة انتخابية.

غير أن أبشع إستغلال للشباب إنتخابيا يتجسد في إستغلال ضعف الحال وقلة المال، لأن غالبية هؤلاء الشباب فني ورياضي ينحدر من أسر معوزة بسبب السياسات اللاشعبية واللاوطنية، وكنتيجة حتمية لعقود طويلة من نهب خيرات البلاد عبر مؤسسات صورية أتقن مسيروها كل شيء إلا الإخلاص والعمل الجاد واتصفوا بكل الصفات إلا المصداقية والروح الوطنية، مسيرون اعتادوا الانتفاع بالمال العام والخاص ، وذلك عبر إستغلال الشباب في الحملة الانتخابية من خلال توزيع المناشير للمرشحين والمرشحات بإسم أحزاب لا يعرفون حتى أسمائها، بل يعرفون فقط اسم المرشح بإسم الحزب، مقابل مالي يوميا والذي لم يتجاوز على أبعد تقدير 100درهم في اليوم من دون أدنى اقتناع منهم بالحزب ولا بالمرشح بل ومنهم، أي الشباب، من اشتغل إبان ذات الحملة الإنتخابية في توزيع المناشير لأكثر من حزب ومرشح ومنهم من قاطع هذه العملية الإنتخابية ولم يصوت لأي واحد من المرشحين لاقتناعه باستغلال فقره خلال أربعة عشر يوما من الحملة ليستمر في إستغلال الشباب والبلاد لست سنوات، بل وهناك من الشباب والشابات من تم الزج بهم وبهن في لوائح إنتخابية كمرشحين ومرشحات لأحزاب فاقدة للقاعدة الجماهيرية بمقابل مالي أو بوعود إنتخابية من طرف جل الأحزاب الإنتخابية ، ولن أقول سياسية كالتوظيف أو تمكينهم وتمكينهن من بعض الإمتيازات وهي وعود كالزبد تدوب في عسل الكلام.

> أخيرا وليس أخيرا فهناك من المرشحين من ضحى بمستقبل أبنائه وبناته الشباب والشابات حيث أقحموهم واقمحهن في لوائحه الإنتخابية وهم وهن طلبة وطالبات، بل وحتى تلاميذ وتلمذات ومنهم ومنهن من وجد نفسه ونفسها رئيس أو رئيسة بسبب صغر السن لإحدى الجماعات

إلى جانب إستغلال الشباب إنتخابيا سواء رياضي أو فني حول مرشحو الأحزاب الإنتخابية هذه الإنتخابات إلى حرب عصابات عبر تسخير الشباب من أصحاب السوابق العدلية في حملاتهم الانتهازية، عفوا الإنتخابية، من خلال دعمهم ماليا وتوفير سيارات كراء وتمكينهم من كل الممنوعات والسيوف والعصي والسلاسل مما أودى بحياة مجموعة من الشباب المغرر به ومجموعة أخرى لازالت تقبع بالسجون بتهم ثقيلة وصلت للجنايات إنهم فعلا ضحايا الإنتخابات.

أخيرا وليس أخيرا فهناك من المرشحين من ضحى بمستقبل أبنائه وبناته الشباب والشابات حيث أقحموهم واقمحهن في لوائحه الإنتخابية وهم وهن طلبة وطالبات، بل وحتى تلاميذ وتلمذات ومنهم ومنهن من وجد نفسه ونفسها رئيس أو رئيسة بسبب صغر السن لإحدى الجماعات وخاصة عند تساوي الأصوات بحيث تنص الفقرة الاخيرة من المادة 24 من القانون رقم 11/59 صيغة محينة بتاريخ 17 يماي 2021 (إذا أحرز مترشحان أو عدة مترشحين عددا متساويا من الأصوات ، انتخب أصغر سنا ، وفي حالة تعادل السن ، تجرى القرعة لتعيين المترشح الفائز)، وهكذا سيجد الشباب من تلاميذ وطلبة بأنهم استغلوا إنتخابيا من طرف الأحزاب الإنتخابية وليست السياسية بل وحتى من طرف العائلات الإنتخابية وليست السياسية التي تضحي بكل غالي ونفس للاستمرار على رأس الكراسي والضحية هو الشباب المغربي الذي سيجد نفسه بعد ست سنوات عوض نيل الشواهد العليا للاعتماد على النفس والعطاء سيتربى على الإنتفاع بالمال العام والخاص عبر العملية الإنتخابية طبقا للمثل القائل تبع حرفة بوك لايغلبوك#.

" الانتماء والوجود"

عادل لعريف

المكان الذي ترتاح فيه هو المكان الذي تنتمي إليه، هو الوطن، هو الأصل والهوية والعرق، وكل ما يحمل العمق الوجودي للإنسان، أظن أنني أنتمي إلى "خباب"، "ايت عياش"، " "سيدي عدي"، "ام الربيع"، " ميرلفت"، ... أماكن أحسست فيها بالراحة والطمأنينة والانتماء الوجداني؛ أنا الآن في أحضان حقول "خباب"، جالس على حد بستان، وحيد في نظر من يراني، ومن يمر بجانبي، لكنني برفقة صديقاي، نفسي وقرينها، إيقاع الموسيقى ينتشلني عندما تكون النغمة مستفزة، والكلمات تجذبني حين يكون لها معنى عميق ووقع في وجداني، موسيقى تُقاطع تشابك أيادي الأفكار والذكريات، أردت أن أقترن بالهدوء وأتقاسم مع النسيم رقصات جسمه، خصوصاً لما يلامس بأطراف ثوبه وجنتي، ويذاعب خصلات شعري الطائشة، دعوة النسيم كطلب صبي شقي، كحاجة مراهق طائش، فما يدعوني الا لأتبخر، وما يرمي إليه هو أن أتحول من حالة صلبة إلى غاز ، أو أن أتاكسد وأصبح حالة الإنسان المؤكسَد، وللأسف لا أملك مواهب خارقة تحقق ما يدعوني إليه.

أطلقت العنان لموسيقى الناي وبدأت تتراكم صرخاته ونحيبه في جوفي، فهي الأداة الوحيدة التي تهش بعصاها السحرية قطيع مشاعري وتتزعم سرب أفكاري.

ضجيج اليوم تناسل وصم الآذان، جعل اليومي أقرب إلى السباحة في خضم يم هائج، زحمة الواجب وتناسل المهام يقيد السير على جنبات جنان النفس وفي أرض القرين، أحسست كأنني غريب، وبمجرد وصولي حقول "خباب" صرت مغترب، أما الآن فإنني التقيت بمن ينتظرونني بين البساتين، بدأت أتقلم مع نفسي وقريني،

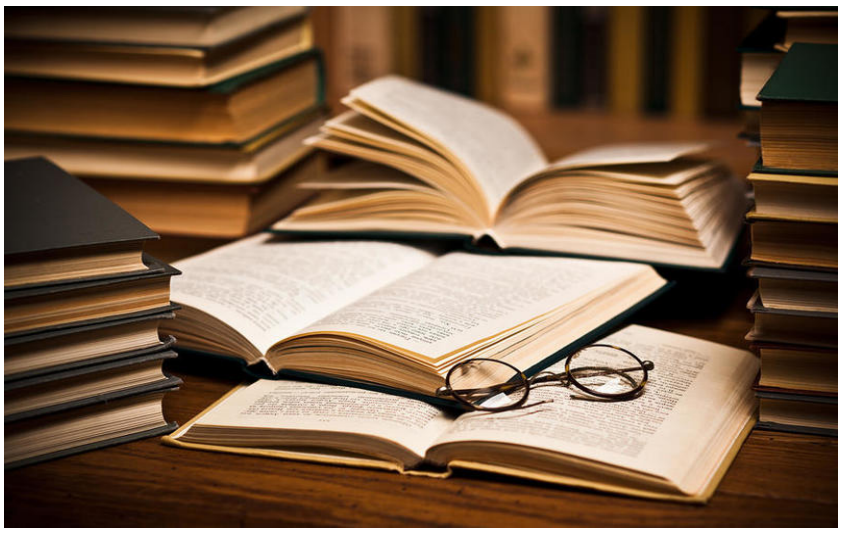

ومع "عادل" الإنسان، الروتين اليومي يؤثر في ملامحي كلما طال وجودي في المهجر، بلد تحقيق الطلبات وتوفير الضروريات، بلد يجعلني أغير من طريقة وقوفي وجلوسي؛ الإنسان يحتاج أحياناً أن يخلو بنفسه، يعاتب أفكاره، يوبخ مشاعره، يشجع ذكرياته.

الماضي مهم جداً فهو أساس الحاضر وعماد المستقبل، رغم أن التطلع للمستقبل ك ترويض الأسود، ف كل حاضر مستقبل، ويبدأ غالبا من الحاضر الماضي، كلما خطت أصابعي كلمة "المستقبل" إلا وأخدتني نفسي إلى الجهة الخلفية، وشعرت أنني في مكان مكتظ برؤوس غطى الشيب سوادها، وعلى جنبات الشوارع لوحات إشهارية ثلاثية الأبعاد، أرصفة اسمنتية، أضواء ملونة، عمارات تحجب الشمس صباحاً والنجوم ليلاً، قليل من ينعم برؤية القمر، أما النجوم فقد غطى ضوء الشوارع بريقها، لا ترى سوى بقع بيضاء متفرقة، لا أظن أن هذا المستقبل سيروق اي كان، ولن يطمح إنسي أن يساهم في بناءه وتشييد معالمه، ف هذا مستقبل الأجيال القادمة، والعالم الجديد، أنا لست متشائم ولكن واقعي، فماذا ننتظر من الغد، كل ما يقع الآن له تأثيره على المستقبل، الحياة التي ابتكرها الإنسان الحالي هي حياة الإنسان الآلي، ولا علاقة لها بالبشر ولا الأدمي، فهي حياة مبنية على واقع الكائن الإلكتروني، مخلوق يومه مرتبط بالقن السري، وبالبصمات، الصور، فيديوهات، وراوبط التحميل، وما بالك بما سيأتي غداً، فإما أن ينقلب كل شيء رأس على عقب وتعود الروح للحياة، أو يتحول التطور ويختزل التقدم ليصل درجة الخيال العلمي والخرافة الالكترونية.

شذرات مرتبكة

بوجمعة بنطويهر

الوعي بوثيقة
تبدد الزيف
في مغار السكون
في كياني
السؤال مغامرة كبرى
والضباب قُدّ من سواد أفكاري
رياح القلق
تقصف أشرعة التمني
والوهم حصى من سجيل
حيث الظل الضليل

يقتات من النور
يتقلب على صفحة الأديم
لعبة الخفاء ماتعة
والظهور مغامرة كبرى
في النور
يتبعني ظلي
وفي العتمة يتركني
وحيدا
للمجهول
والبوح الحَرِيّ يقتات على

الحَزَن
على الغياب
على الجنون
رحيل النهار
يجر خلفه العمر الجاري
والحنين بذور أرق
تنمو في تربة الليل
والحلم جسر عبور
نحو العود الأخير
في رحلة شباب غرير

الثقافة والتغيير

الدور التربوي لبناة حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

حسن آيت اعمر

إن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين هو شأن الجماهير نفسها بهمتها وعقلها، بقدر ما يرتفع وعي وادراك الجماهير تتكامل وتتسع انشطتها النضالية مايمنح فرصا اكثر لنجاح بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

إن النضال ضد مظاهر الايديولوجية البرجوازية واخلاقها والعمل على إشاعة الاخلاق الشيوعية يدخل في صميم بناء هذا الحزب العمالي.

معلوم أن الشيوعية تسعى الى إقرار علاقات إنسانية

حقة بين بين الناس وبين الشعوب، وتخليص البشرية من خطر الحروب المبيدة وإقرار السلام الكوني والحياة الحرة السعيدة للجميع فوق هذه الارض.

فالعمل التربوي الذي يجب ان يقوم به بناة الحزب هو السعي الى تربية انسان جديد يجمع بين الغنى الروحي والصفاء الاخلاقي والكمال الجسدي، مع إيلاء الاهمية القصوى للشباب وللنساء وللجيل الناشئ، ولن يتأتى ذلك الا ضمن خلايا الحزب في المعامل ومقرات العمل والاحياء الشعبية ووسط الطلاب وغيرها...

على سبيل الذكر نشير الى بعض المبادئ الاخلاقية لدى بناة حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين :

- العلاقات الانسانية بين الناس والاحترام المتبادل: الانسان صديق الانسان ورفيقه وأخوه.
- الاستقامة والصدق والصفاء الاخلاقي، البساطة والتواضع في الحياة العامة والشخصية.
- عدم التسامح حيال مظاهر الظلم والروح الطفيلية والغش والوصولية والطمع.
- التضامن مع جميع العمال وجميع الكادحين في جميع البلدان ومع جميع الشعوب المظلومة.
- الروح الجماعية وتبادل المساعدة الرفاقية: الفرد للجميع والجميع للفرد.
- الادراك العميق للواجب الانساني والعمل بإخلاص لخير المجتمع.

في إطار تتبع جريدة النهج الديمقراطي لما يجري في الساحة الوطنية عامة، وفي أطار التقييم الذي يقوم به النهج الديمقراطي للانتخابات المخزنية بمختلف محطاتها (من يونيو إلى أكتوبر 2021) خاصة، استضافت الجريدة الرفيق معاد الجحري، أحد نواب الكاتب الوطني، لتوضيح جوانب من هذه المحطة التي عرفها الصراع الطبقي، و التي ستعرف لا محالة تداعيات خطيرا مستقبلا.

فشكرا للرفيق معاد على قبول الدعوة.

1 ما تقييمك لحملة المقاطعة التي قام بها حزب النهج الديمقراطي؟

تقديري أن حزبنا قام بحملة مهمة وجريئة على وسائل التواصل الاجتماعي في الأسبوع الأول من الحملة وفي الميدان خلال الأسبوع الثاني وتعرض خلالها عدد من مناضلاته ومناضليه للتعنيف وعلى رأسهم الكاتب الوطني وللاحتجاز لمدد متفاوتة قبل إطلاق سراحهم.

وقد ركزنا على العطب الأساسي وهو المخزن مؤكدين أن الديمقراطية والمخزن لا يلتقيان وأن ما يجري هو في الحقيقة مسرحية سمتها المعارضة التقدمية في الستينات بديمقراطية الواجهة أو الديمقراطية الصورية. كما استثمرنا المناسبة للقيام بدعاية قوية للحاجة الموضوعية والملحة لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين ببلادنا.

2 هل نجحتم في ذلك؟

نعم، اعتقد ذلك. لقد لقيت حملتنا تجاوبا مهما للغاية وكسبنا متعاطفين على مستوى عدد من الفروع وكسب حزبنا عموما تعاطفا وإشعاعا سياسيا معتبرا.

نحن بالإضافة إلى ما سبق ذكره حاولنا تفنيد أطروحة التغيير من الداخل وأكدنا أن المخزن غير قابل للإصلاح وانتقدنا بقوة وطبعا بشكل مسؤول الخط الانتخابوي المهيمن على اليسار الديمقراطي ببلادنا وانعكاساته الكارثية على نضال شعبنا وعلى القوى المعنية نفسها.

3 منذ تأسيس النهج الديمقراطي أي منذ أزيد من ربع قرن وانتم تقاطعون الانتخابات، هل قرار المقاطعة أصبح ثابتا لا يخضع لاي نقاش؟

أبدا. الموقف من الانتخابات قضية تكتيكية. وسدادة تكتيك معين لا ترتبط بالمدة الزمنية التي يسري فيها. الأساسي بالنسبة لنا هو مدى تناغمه مع الأهداف الاستراتيجية وهل يخدم في نهاية التحليل قضية التغيير لصالح الشعب أم لا؟ هذا هو السؤال المركزي الذي ينبغي الجواب عنه. ويجب الانطلاق في الجواب من الواقع وليس من الاستيهامات والمصالح الضيقة الفئوية أو الحزبية أو الشخصية. وعندما نشرع في تفحص الموضوع لا بد أن ننتبه لمزاج الشعب وميوله العام ونأخذ ذلك بعين الاعتبار وعلى محمل الجد. الشعب المغربي اليوم يرفض وبدون تردد المشاركة في "اللعبة". بعد ذلك فقط علينا أن ندرس العوامل الأخرى مثل المناخ السياسي الذي تجري فيه الانتخابات والأطراف المستفيدة منها والقوانين المؤطرة لها والإطار الدستوري ...

دورنا كان هو مساعدة الشعب المغربي وكادحيه على فهم عمق اللعبة وتحويل وعيه العام بمقاطعة الانتخابات إلى وعي سياسي طبقي ويفهم بان نظام المخزن هو المسؤول الأساسي

عن مآسيه وليس فقط الأحزاب والنقابات والجمعيات المتعفنة والنخب الفاسدة. وطبعا هذه مهمة حيوية وينتظرنا في هذا الصدد عمل صبور وفي العمق الشعبي.

4 ما هي من وجهة نظرك أهم الملاحظات والاستنتاجات والدروس المستخلصة من هذه المحطة؟

هذه الانتخابات عرفت مستوى من التزوير يذكرنا بثمانينات القرن الماضي وما قبلها. آنذاك كان يتم التزوير بطريقة فجة كالهروب بالصندوق. في هذه المحطة كان هناك تدخل سافر للعلبة السوداء لوزارة الداخلية في صنع النتيجة التي يريد المخزن بدليل احتكار هذه الوزارة لوحدها 95 في المائة من محاضر التصويت. هل هذا يعقل في القرن 21؟

ثانيا: الاغلبية الساحقة من المرشحين الا من رحم ربك وزعوا المال بشكل واسع جدا على السكان وفي واضحة النهار من دار لدار لشراء أصواتهم بمن في ذلك كما اشتروا أصوات الناخبين الكبار. في هذه السوق كان المال هو المسيطر الجبار المهيمن وسيد القوم. والنتيجة هي اكتساح الأعيان وكبار الأغنياء لسائر المؤسسات (المجالس الجماعية والبرلمان بغرفتيه والحكومة) وبالتالي من سيتولى تدبير وتسيير الأمور من ألان هي المافيا المخزنية نفسها وليس خادمتها من التعبيرات السياسية للفئات الوسطى.

ثالثا: نسبة المشاركة الفعلية المحتسبة على أساس الهياة الناخبة (25.2 مليون) وأخذا بعين الاعتبار عدد الأصوات الملغاة التي ترفض وزارة الداخلية الإعلان عنه (اقدره في حوالي مليون ونصف على الأقل) هي حوالي 30 في المائة.

5 كيف تفسر اندحار العدالة والتنمية؟

هناك تضافر عدة عوامل وراء هذا الانهيار:

-السياسات الليبرالية المتطرفة وطبعا المعادية لمصالح الشعب المغربي لمدة ما يقرب 10 سنوات.

-توقيع اتفاق التطبيع مع العدو الصهيوني في دجنبر 2020 والدفاع عن ذلك بمبررات المخزن نفسها.

- دور المخزن في التخلص منه. لان الملكية لا يمكن أن تقبل أبدا بحزب قوي يتمكن من مفاصل الدولة فينافسها باسم الشرعية الانتخابية وبالشرعية الدينية. وبرز هذا الدور مثلا في الضغط على ألاف من مرشحي الحزب لسحب ترشيحاتهم وهو ما تم بالفعل.

6 كيف تنظر لنتائج قوى اليسار الديمقراطي ووضعها؟

لم تحصل هذه القوى سوى على مقعدين يتيمين في البرلمان وعدد ضعيف جدا في المجالس الجماعية. والراي العام المناضل الذي يتابع الأمور متذمر من الاصطفافات غير المقبولة لقوى اليسار هاته مع الأحزاب الرجعية على مستوى المجالس الجماعية. في المقابل تعيش هذه القوى تناقضات بالجملة نتيجة التعامل والتفاعل مع هذه المحطة. والنتيجة الأبرز هي تشردم فيدرالية اليسار وانقسام الاشتراكي الموحد وكل هذا بسبب التنافس حول المواقع وليس بسبب خلافات سياسية. وبالنتيجة هناك عدد من الغاضبين المستاءين المحبطين قد ينسحبوا من الساحة النضالية ويتفرغون لحياتهم الشخصية، وهناك صنف قد يغادر هذه القوى ويستمر في النضال في إطارات تقدمية أخرى خاصة الإطارات الجماهيرية وهناك صنف آخر قد يلتحق بقوى المعارضة البرلمانية (الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية) في إطار مشروع ما يسمى بالحزب الاشتراكي الكبير. وطبعا هناك احتمال إجراء مصالحة وراب الصدع والعودة لمربع الاندماج في إطار فيدرالية اليسار.

7 وماذا عن المعارضة البرلمانية؟

بكل بساطة مضمحلة. الحديث عن المعارضة البرلمانية لا محل له من الإعراب. القوى المعنية أي العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية لا مصداقية لها بالمرة وهي مسار سخرية سوداء من طرف الرأي العام بسبب فسادها والسياسات التي ساهمت في تمريرها ومعاداتها لطموحات الشعب المغربي ونضالاته الواسعة. لا أحد ينسى موقف هؤلاء السفلة من حراك الريف العظيم مثلا.

8 كيف ترى الأفاق؟

أرى أنه لن يكون تغيير فيما يتعلق بالسياسات المتبعة وهي سياسات التقويم الهيكلي من خلال تنفيذ ما يسمى بالنموذج التنموي الجديد الذي لا يحمل جديدا. وستنفذ هذه السياسات حكومة الأثرياء من صلب المافيا المخزنية. أما المعارضة فستكون طبعا في الشارع أكثر من أي وقت مضى. يبدو المخزن قويا ولكن هذا في الظاهر فقط لأن أزمته تتفاقم وعزلته عن الشعب تتوسع وتتعمق من خلال الفراغ الذي صنع من حوله. فهو اذن نمر من ورق وساعة التغيير قادمة.

المطروح هو الوحدة في النضال وبناء الجبهة الموحدة في خضم النضال وعلينا أن نستفيد من النقمة الشعبية ضد هذه الانتخابات لبناء مجالس موازية في وجه المجالس المزورة التي لا علاقة لها بالإرادة الشعبية.

وعلينا طبعا العمل الدؤوب والصبور والاجتهاد والإبداع لبناء حزب الطبقة العاملة المستقل في معمعان النضال وتحت نيران العدو كما قال رفاقنا المؤسسون لمنظمة إلى الأمام المجيدة.

تونس : مناورات لإرساء الاستبداد وتأبيده

مصطفى خياطي

ما يجري الآن في تونس، ومنذ 26 يوليوز 2021 ،لا يمكن تصنيفه إلا داخل المسار التراجعي عن مكتسبات السيرورة الثورية التي انطلقت في 2011. وهو المسار الذي انطلق في مصر لتي شهدت فصولا من الاعتقالات و الإعدامات التي تلت إزاحة الإسلام السياسي من السلطة. المصير نفسه واجهه الإسلام السياسي الممخزن في المغرب خلال انتخابات 8 شتنبر 2021 ،فيما لايزال المشهد التونسي يعد بمزيد من التطورات المفاجئة للمتتبعين و المهتمين.

نبدأ هذا المقال التقريبي من آخر قرار للرئيس التونسي و هو تعيين امرأة من خارج المنهجية الديمقراطية المعمول بها، وتكليفها بتشكيل حكومة. وهو التكليف الذي يراه المعارضون حركة شعبوية بائسة تهدف استقطاب عطف التقدميين أنصار حقوق المرأة والمنظمات النسوانية. ويراه خصومه السياسيين وعلى رأسهم حزب العمال التونسي محاولة لتجميل الانقلاب و أن نجلاء بودن، التي لم تشارك في ثورة 2011، ستنفذ برامج وتعليمات البنك الدولي في تونس. وعبر الأمين العام لحزب العمال التونسي عن تحديه للرئيس إن استطاع تأميم ثروات البلاد وإلغاء الاتفاقيات غير المكافئة والسرية مع الخارج ،والمديونية والمساس بمصالح العائلات المتنفذة في تونس.

أما بخصوص الفصل الموازي لهذا التعيين/المناورة، فهو ما وصفه معارضوه بالتحريض الخبيث وغير المسبوق ضد رموز الثورة. فجاء رد الاتحاد العام التونسي بإصدار بيان ثوري رافض لخطاب التحريض، وتنامي حملات التخوين التي تستهدف معارضين الانقلاب الذي يقوده قيس.

إن الأريحية المفرطة التي يتخذ بها الرئيس قراراته الانفرادية الاستبدادية

،تبرز مدى استقوائه بالدعم الإماراتي/المصري/السعودي، إذ لم يعد يتداول في قضايا و مصير الشعب التونسي داخل المؤسسات الدستورية ،بل صار مرهونا بإملاءات محور الدعم و دواليب الدوائر المالية الامبريالية والارتهان لأجنداتها المعادية لمصالح الشعوب أينما وُجدت. حتى أنه حين أسقط المنهجية الديمقراطية، أقدم على تجميد صلاحيات البرلمان دون حله، وهي مناورة أخرى منه لتفادي تنظيم انتخابات سابقة لأوانها ،قد تفرز تشكيلات نيابية ممانعة لأطماع داعميه.

الوضع الآن في تونس مرشح للتأزم والتصادم بين المصالح الخارجية الإقليمية فالرئيس يريد الاستيلاء على مفاصل الحكم و السلطة مسنود بالجيش والشرطة داخليا، و دعم إماراتي/سعودي /مصري خارجيا، و تستمد حركة النهضة دعمها من قطر و تركيا. وكل هؤلاء ليسوا إلا وكلاء إقليميين لتأجيج الاحتقان كما فعلوا في سوريا وليبيا واليمن.

من جانب آخر، أين يمكن تصنيف حدث مغادرة أكثر من 100 عضو حركة النهضة تزامنا مع إجراءات قيس سعيد الاستبدادية؟ الأكيد هو أن خطاب الإسلام السياسي في حيزه الدوغمائي بلغ عنق الزجاجة في مختلف الدول التي صعد فيها هذا الجناح إلى الحكم أو السلطة إبان السيرورة الثورية ل 2011، لأنه في الحقيقة لا يستند في عمق مرجعياته وبرامجه السياسية على إرادة الشعب و تطلعاته وطموحاته في التغيير والانعتاق والتحرر.. توجهات الإسلام السياسي تتسم بالتبعية واختياراته الماكرواقتصادية تكرس الملكية الخاصة والفردية للثروة ووسائل الإنتاج ، ومنهجيته التنظيمية تغلب مفهوم الشيخ و المريد وتخشى القرار القاعدي.

في هذا الخضم الموسوم بكل هذه التشعبات والاصطفافات ،ولبس المآلات وضبابية السيناريوهات ،يبقى المُغيب الأكبر هو مصير الشعب التونسي وطبقاته العاملة والوسطى. أما الغائب الأكبر فهو الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية.

قرأنا لكم : مجزرة في حق الشيوعيين

في مثل هذا الشهر في إندونيسيا، بدأ الجيش الإندونيسي والميليشيات الإسلامية بدعم من الإمبريالية الأميركية بتصفية 3 ملايين من الشيوعيين الإندونيسيين والمؤيدين لهم، والذي بدأ باعتقال وقتل 6 من كبار جنرالات الجيش الإندونيسي في ليلة 1 أكتوبر 1965.

- كان الحزب الشيوعي في إندونيسيا (وكذلك في ماليزيا) قويًا، وهو أول حزب قاوم الاستعمار الهولندي، ثم الياباني، فنال شعبية في أوساط وطنية، مناهضة للإستعمار، وعارض الحزبُ الإستثمارات الأجنبية وناهضَ الهيمنة الإمبريالية على ثروات واقتصاد البلاد ... ونما الحزب الشيوعي، خلال فترة الإستقلال، وبلغ عدد أعضائه سنة 1964 (سنة واحدة قبل المجازر) نحو ثلاثة ملايين عضو منتسب، وحوالي 16 مليون متعاطف ونصير، وقدّرت وكالة المخابرات عدد ناخبيه (بنهاية سنة 1964) بأكثر من عشرين مليون، في حال إجراء انتخابات حُرّة، ووجد "أحمد سوكارنو" في الحزب الشيوعي درعًا في مقابل التحالف الرجعي بين قوى الدين السياسي وجزء من قيادات الجيش، فأعلن (الرئيس سوكارنو) في أيار 1965 أثناء الاحتفال بالذكرى 45 لتأسيس الحزب الشيوعي الإندونيسي، دعمه و تأييده للحزب الشيوعي، مما حَوّل العلاقات بين القوى الوطنية والتقدمية (وعلى رأسها التيار المُناصِر لأحمد سوكارنو) من علاقات عرضية أو "تكتيكية"، إلى علاقات إستراتيجية، وهو ما لا يُرْضي الولايات المتحدة، وصندوق النقد الدَوْلي...

- أنشأ الحزب الشيوعي الإندونيسي تحالفًا "يساريًا"، وقاد حملةً ضد الفساد في الشركات المملوكة للدولة، والشركات التي كان يُديرُها ويُشرف عليها الجيش، وقاد حملة من أجل تمثيل العاملين في مجلس إدارة شركات القطاع العام، ومشاركتهم في التخطيط وتنفيذ ومتابعة البرامج والأهداف، كما أطلق حملةً من أجل استصدار قانون للحد من ملكية الأراضي الزراعية، وتوزيع الأراضي الزائدة عن هذا الحد، في المِلْكيّات الكبيرة، على العُمّال الزراعيين، والمزارعين الفُقراء، الذين كان يستغلّهم الفلاّحون الأثرياء، في بلد كان اقتصاده يعتمد على الزراعة...

...كان قرار تصفية الحزب الشيوعي نتاجًا لتحالف القوى اليمينية الدّاخلية (كبار ملاّكي الأراضي، والجيش، وقوى الدّين السياسي) مع القوى الإمبريالية الخارجية، ممثّلة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعارض برنامج الحزب الشيوعي (ووُجُودَه أَصْلاً)، وتعارض دور الحزب الشيوعي في دفع نظام إندونيسيا نحو تأسيس حركة عدم الانحياز، ودعم قوى التحرر...

من وحي الأحداث

أفريقيا منطقة ساخنة في إطار الحرب الباردة

التيتي الحبيب

انتقل ثقل تواجد الميليشيات الإرهابية من العراق وسوريا وحتى ليبيا إلى البلدان المتاخمة للصحراء الكبرى في افريقيا. جاء هذا الانتقال كإعادة الانتشار لهذه الميليشيات نتيجة التوازنات السياسية بين الدول الامبريالية وصراعها على مناطق النفوذ في منطقة العراق ايران وفي سوريا لبنان الاردن ثم في شمال افريقيا وقبل كل هذا افغانستان.

استعملت هذه الميليشيات ككتائب مكلفة بإشعال الحروب وخلق مناطق عدم استقرار ومنازعة سلطة الدول وخلق الهشاشة والاطاحة بالانظمة او دفعها للارتماء في تحالفات جديدة وشراء السلم بالمزيد من التبعية والتسلح. تعتبر افريقيا اكبر مجال لتجميع ميليشيات كل التيارات الارهابية من القاعدة الى داعش ومشتقاتها. وجود هذه الكتائب في افريقيا أعطى المبرر الألف لفرنسا لإنشاء جيوش التدخل تحت مسميات عدة مثل باهكان... وبمباركة الناتو والمؤسسات الامبريالية الأخرى، بل جاءت قوات امريكية غيرها لتقيم معسكرات على حدود دول مثل النيجر ومالي وتشاد...استغلت فرنسا هذا التواجد لتحرض عملاءها على تنظيم الانقلابات العسكرية بما يشيع عدم الاستقرار ودفع الطبقات السائدة في هذه البلدان إلى المزيد من الارتماء في التبعية والجري وراء الحماية العسكرية للدولة الفرنسية. لكن على ما يبدو قد ينقلب السحر على الساحر وذلك ما بدأت مؤشراته تظهر بعد تأسيس ميليشيات شبه عسكرية تابعة لروسيا – فاغنر - تبيع خدمات محاربة الإرهابيين لبعض دول الساحل مثل مالي.

أصبحت أفريقيا ساحة تصعيد التناقضات وإشعال فتيل الحرب الباردة بين الدول الامبريالية. إفريقيا مستهدفة من طرف عقبان الامبريالية من اجل الاستحواذ على اكبر حصة من الثروات المعدنية والزراعية والحيوانية ومن اجل تصدير الأسلحة لإنعاش الصناعات الحربية في الدول الامبريالية وتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها اقتصادياتها. هناك أيضا صراع محموم بين الامبرياليات الغربية والصين التي تهدف إلى اكتساح إفريقيا كسوق تفرغ فيها سلعها المادية والخدماتية. ومن اجل معرفة الأهمية التي توليها الصين لتدخلها في أفريقيا فإنها بنت أول قاعدة عسكرية لها خارج الصين في جيبوتي عام 2017. إنها أولى البوادر التي تكشف مستوى تطور الرأسمالية الصينية وانتقالها إلى التوسع العسكري في إعادة اقتسام النفوذ عبر العالم وتلك قصة أخرى.

في إطار هذا الصراع المحموم على النفوذ في أفريقيا، نتابع تحركات النظام المغربي باعتباره دركي الامبريالية الفرنسية في المنطقة وتعاونه مع الامبريالية الأمريكية قصد تقديم ما يطلب منه من خدمات استعمار البلدان وإذلال شعوبها.